اشكالية الاستبداد والفساد في التاريخ الإسلامي

٢٩٧
/٤٨٣٢
الف
١٨٨
الف

عبدالحميد أحمد أبو سليمان

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

إشكالية الاستبداد والفساد في التاريخ الإسلامي

شبكة كتب الشيعة
shiabooks.net
nktba.net رابط بديل

عبدالحميد أحمد أبو سليمان

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

© المعهد العالمي للفكر الإسلامي - هرندن - فرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية

الطبعة الثانية (منقحة) 1433هـ/ 2012م

إشكالية الاستبداد والفساد في التاريخ الإسلامي

تأليف: عبدالحميد أحمد أبو سليمان

موضوع الكتاب 1 - الفكر الإسلامي 2 - الإحياء والتجديد
3 - الإصلاح السياسي

ردمك (ISBN): 978-1-56564-471-7

جميع الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
المركز الرئيسي - الولايات المتحدة الأمريكية
The International Institute of Islamic Thought
P. O. Box: 669, Herndon, VA 20172. USA
Tel: (1-703) 471 1133 / Fax: (1-703) 471 3922
www.iiit.org / iiit@iiit.org

مكتب التوزيع في العالم العربي
بيروت - لبنان
هاتف: 009611707361 - فاكس: 009611311183
www.eiiit.org / info@eiiit.org

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد لا تعبر بالضرورة عن رأيه وإنما عن آراء واجتهادات مؤلفيها

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى إخوة الدرب الصاعد

إلى العالمين العاملين

إلى دعاة الحق والعدل

إلى دعاة الإخاء والسلام

إلى دعاة بناء «خير أمة أخرجت للناس»

لإنقاذ الإنسانية والحضارة الإعمارية

من قوى الاستبداد والظلم والفساد

ومظالم النـزعات الحيوانية المادية الأنانية

ونتن العنصرية الاستعلائية الوهمية

بشرى عالَم أفضل

عالَم الكرامة والإخاء والتكافل والسلام

عالَم أجيال أهدى وأقوم.

المحتويات

مقدمة 11

إشكالية الاستبداد والفساد 13

دمج الأدوار وفصلها 14

تلازم الفساد والاستبداد 16

مفاهيم قرآنية 22

تقاسم الأدوار والمهمّات 26

مراجعة مقولات الفكر الإسلامي 29

دولة مدنية إسلامية 33

المنهجية الإصلاحية 43

الموقف المطلوب من الجماعات والحركات الإسلامية المعاصرة 53

خارطة الطريق 53

الدعوة والسياسة 59

الأمة هي الوصي 63

ماذا تعني أحزاب الجماعات؟ 64

التجربة التركية درس يُحتذى 68

الدعوة والتجديد 69

الفرق بين المدنية الإسلامية والليبرالية العلمانية 72

الخاتمة 79

مقدمة

كنت بطبيعة نشأتي في مكة المكرمة، ومنذ نعومة أظفاري، في حيرة مما أراه من مفارقة مذهلة بين ما أقرأه من سيرة جيل عهد الرسالة، وما حققه من إنجازات غيّرت وجه العالم، وأسست لحضارة كبرى في التاريخ الإنساني، وما أراه وأشاهده وأعايشه من أبناء العالم الإسلامي، الذين يتوافدون على مكة كل عام لأداء فريضة الحج، على مختلف ألوانهم ولغاتهم وأعراقهم. ولذلك كان هاجس الفهم أولاً، والإصلاح ثانيًا، هو المسيطر على ذهني طوال عمري.

والكتيب الذي بين يديك أيّها القارئ الكريم، واحد من أعمال متعددة، حاولت فيها أن أفهم مسيرة الأمة الإسلامية، وأسباب تدهورها وتدهور حضارتها، حتى أصبحت أمة مستضعفة مهمشة، مهترئة الأنظمة والمؤسسات. ولطالما حاولت الوقوف على بواعث غلبة الاستبداد والفساد على تاريخ الأمة السياسي، مع أن جوهر الإسلام هو العدل.

وحاولت -على ضوء ما جرى من حراك لشباب الأمة من رفض ومواجهة لأنظمة الفساد والاستبداد في بعض أقطار العالم الإسلامي، وتململ بقية أقطارها- أن أسهم ما استطعت في

ترشيد المسيرة، حتى لا نكرر الأخطاء ونجهض الحراك وتوجهات الإصلاح ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً.

أدعو الله أن يوفق أمتنا وشبابها والإصلاحيين فيها إلى ما فيه الخير والسداد والرشاد. ومنه العون والتوفيق، إنه على كل شيء قدير.

إشكالية الاستبداد والفساد

قدم القرآن الكريم الكثير من المفاهيم والأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية، هدايةً للبشرية، وتَرَكَ أسلوب تحقيقها، ووسائلها المتغيرة المتطورة، لما يقتضيه تطور أحوال الزمان والمكان، واتساع سقف العلم والمعرفة والتقدم الحضاري الإنساني، وما يلحق ذلك من تغيُّرات وتطورات وإمكانات وتحديات.

ومن أبرز المفاهيم التي تنبَّه لها المفكرون المسلمون -منذ أمد ليس بالبعيد- أن الشورى مؤسسة سياسية اجتماعية مهمة، وليست نصيحة تُسدى للحاكم، أو مكرمةً منه، فَحَصْرُها في هذا المفهوم الضيّق هو ما يفسر إهمال حكّام القهر والغلبة لشأنها، ولذلك لم يكن للشورى -التي تعبر بها الأمة عن قناعاتها وقراراتها، وتُسيِّر بها مصالحها وحياتها العامة- وجودٌ ولا أثر يذكر، وهو ما يَسَّر انهيار حضارة الأمة واستضعاف شعوبها واستعبادهم، الأمر الذي يوجب اليوم، استعادة بناء مؤسسة الشورى، وتفعيلها في واقع النظام السياسي المدني الإسلامي.

فمن الأهميّة بمكان إعادة قراءة القرآن الكريم وتدبُّره، للتنبُّه، ليس إلى مفهوم الشورى فحسب، بل إلى مفاهيم أخرى متعددة

جاء بها القرآن الكريم. وهي مفاهيم لازمةٌ لبناء مؤسسات النظام الاجتماعي الإسلامي المعاصر، على نحوٍ فعّال سليم، ومنها المؤسسة التربوية والدعوية.

دمج الأدوار وفصلها

لم يتنبه المفكّرون المسلمون بما يكفي إلى استلهام طبيعة تعدد الأدوار التي أداها الرسول ﷺ في حياته، فقد كان في آن واحد رسولاً مبلغاً موحىً إليه، وداعيةً ومعلماً، ورئيسَ دولةٍ، وبانيَ مجتمعٍ. وهي الأدوار التي كان يجب أن يفصلها المسلمون بعضها عن بعضٍ بعد وفاة الرسول ﷺ.

فدور النبوة وإبلاغ الرسالة انتهى بوفاة الرسول ﷺ. ولكن الصوفية والشيعة عملوا ما وَسِعَهُم على استمرار هذا الدور، الذي تجسّدت تمثلاته في كرامات المشايخ والأولياء والمعصومين وإلهاماتهم.

أما دور الرسول ﷺ داعيةً ومعلماً، فكان ينبغي أن يُفْصَل، بعد وفاته، عن دور رئيس الحكومة ومؤسسات الحكم والسلطة، وعمّا يمكن أن يمثِّله رؤساء الحكومات والأحزاب السياسية ومؤسساتهم من برامج سياسية واجتماعية واقتصادية، تعبِّر عن رؤى ذوي النفوذ السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومَنْ يمثلونهم.

ولهذا فمن الضروري فصل مَهمة الدعوة والتربية عن مهمة السلطات السياسية والتنفيذية، حتى لا تنتهك مصالح الأمة العامة

وحرماتها، وحتى لا يوظَّف الدينُ والقدسيةُ سياسياً في خدمة مصالح المتنفذين الفاسدة، فإذا لم يتحقق هذا الفصل، فسيؤدي إلى تمكين حكم الاستبداد، وبالتالي انتشار الفساد، فالبشر بفطرتهم يعتورهم الضعف، فكيف إذا غابت الرقابة والمحاسبة.

ومع أنّ بعض علماء السلف قد تنبهوا إلى مفهوم تعدد الأدوار التي أداها الرسول ﷺ في حياته، وبخاصّة دور الرسالة والتبليغ، ودور الحكم، إلا أن الفرق لم يكن واضحاً لديهم بين دور النبي المبلِّغ، ودور الداعية والمعلم، بسبب الظروف المتسارعة، والموروثات المتجذِّرة، والمصالح الطاغية، وما ألمَّ بالنظام الاجتماعي السياسي على العهد الأول -بعد وفاة الرسول ﷺ- من كوارث بعد انهيار نظام الخلافة الراشدة، وسيطرة المفاهيم القبلية على نظام الدولة، وشيوع ثقافات البلدان والأمم التي دخلت الإسلام، وتفشي طغيان رجال السلطة والسطوة ومصالحهم ومصالح أعوانهم، ومفاسدهم.

يدعم كل ذلك عزل رجال مدرسة المدينة قادةً ومفكرين، وتحويلهم إلى أكاديميين مدرسيين، ومصدرٍ للأعوان والموظفين، بل وتكوين فئة ترتبط مصالحها بمصالح الفئة السياسية الحاكمة واستبدادها وفساد ممارساتها، وبالتالي عزل مفاهيم الدين ومقاصده عن الحياة السياسية. كما أن بقاء طبيعة العصر العمرانية والاقتصادية دون تغيّر لأمد طويل، قد أسهم في تحقيق أهداف الصفوة السياسية وأعوانها، وفي محدودية فكر جل العلماء والمفكرين، وجعلهم يميلون إلى التقليد والمحاكاة، وحصر فكرهم ودورهم في الجانب الشكلي والفردي. كذلك العجز

الفكري، ومحدودية الأفق والممارسة، وتأثير المصالح الحياتية المادية، -نزولاً على ضغوط الأمر الواقع- جعلهم يعتمدون على حرفية التطبيقات التشريعية للعهد النبوي، وتوجيهاته وتعليماته، التي خاطبت في جوانبها التطبيقية أحوالَ المجتمع على العهد النبوي. لذلك فإنّ الكثير منهم التزم -بشكلٍ جزئي وانتقائي، وعلى نحو مبتسر مشوّه - بحرفية النصوص، أكثر من اعتمادهم على المفاهيم الكلية التشريعية القرآنية، ودلالاتها ومقاصدها، اللازمانية واللامكانية. ولم يعملوا على تطوير تطبيقاتها، تجديداً واجتهاداً، بفكر سياسي اجتماعي حيٍّ ومنفتح، يلائم جوهر المتغيرات وتحدياتها وآثارها الاجتماعية، ويفيد -في ذلك كله- من حكمة تنزيل الرسول ﷺ للمفاهيم والمقاصد العامة على أحوال قومه، وظروف عصره الزمانية والمكانية.

وعُرِفَتْ هذه الظاهرة في الفكر الإسلامي -كما هو معلوم- بظاهرة «التقليد» و«قفل باب الاجتهاد» مع استثناءات شجاعة مبدعة مضيئة، تم تهميشها. وهكذا اتسم الفكر الديني الإسلامي -بالضرورة منذ ذلك العهد- بالجزئية، وبالانتقائية، وبالمبالغة في تصيُّد النصوص النبوية والفقهية التراثية، والاحتماء خلف قدسيتها، أو ما أضفي عليها من القدسية كلما لزم الأمر، مما أدى إلى تهميش دور الدين، ونجاح توظيفه سلباً في خدمة الصفوة السياسية واستبدادها ومفاسدها.

تلازم الفساد والاستبداد

الاستبداد والفساد متلازمان، وعادة ما يتسلل الاستبداد في

حكم الأمة وفرض الوصاية عليها، والتسلط والتحكّم في مقدراتها باقتناعات صورية زائفة مضلِّلة. ومن أبرز ما يسهّل مهمة قوى الاستبداد لإضفاء المشروعية على ممارسات إرهاب الجماهير، والاستبداد بقراراتها وشؤونها، ترسيخُ السياسات التي تؤدي إلى إضعاف وعي الناس، وتسطيح ثقافتهم وتجاربهم، وتغييب دور المؤسسات التربوية والإعلامية والدستورية الحارسة لقيم الأمة والحامية لها. وبهذا يدخل المجتمع في حلقةٍ مقفلةٍ، ودوامةٍ مهلكةٍ.

فضعف الوعي يؤدي إلى الاستبداد، الذي يؤدي بدوره إلى الفساد، وبالتالي إلى مزيد من التجهيل وضعف الوعي والخضوع والخنوع، وإلى مزيدٍ من الاستبداد، ومزيدٍ من الفساد. وهذا ما آل إليه حال أمتنا بعد عز وسؤدد وقدرة.

ولذلك فإنه لا بُدَّ للشعوب في نظام حياتها وتطوراتها الحضارية من بناء المؤسسات اللازمة للنهوض بالوعي، ومنع الحكام والمتنفذين وأعوانهم من ممارسات الوصاية والإفساد، وتحويل الجمهور إلى قاصرين، يتحكمون في رقابهم، ويجعلون من أنفسهم الخصم والحَكَم.

فمن دون الوعي وترابط الصفوف وحسن تربية الأبناء، وتعليمهم وتأهيلهم، لا يُقضَى على الاستبداد والفساد، ولا تتمكن الأمة من حيازة القدر اللازم من كفاءة الأداء، ولن يكون بمقدورها تحقيق توازن القوى والمصالح في المجتمع.

ولما كان الاستبداد والفساد متلازمين، يغذي أحدهما

الآخَر، فإن هذه الدائرة الحلزونية الهدامة المشؤومة في حياة المجتمعات، لم يكن لها أن تُكسَر إلا إذا استعادت الأمة - بجهود المفكرين والمربين والإصلاحيين الشُجاعة المخلصة- رؤاها الكونية الحضارية، وأصلحت من شأن مناهج فكرها، ونقَّت ثقافتها، وأحسنت تربية أجيالها، وأعادت بناء أنظمتها، ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمالية والتعليمية والدعوية والإعلامية، وإلّا إذا أسندت السلطة في النظام العام إلى الجمهور، وتمثّلت مبادرات المفكرين والمربين والإصلاحيين، وأولتها الاهتمام اللازم لإعادة بناء الرؤية الكونية الحضارية، وسلامة منهج الفكر، وتنقية الثقافة، وإصلاح أساليب التربية، وسلامة مناهج التعليم، وبناء مختلف مؤسسات المجتمع وسلامة أدائها. فمن دون ذلك لا مجال ولا أمل في استنهاض الأمة، وتنمية طاقاتها، وتفعيل إرادة الحياة والبناء والإبداع فيها.

إنّ نجاح عهد الخليفتين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وصدر عهد الخليفة عثمان رضي الله عنهم جميعاً بالرغم من عدم فصل دور الدعوة والتربية والتعليم عن دور السلطة والحكم- يعود إلى أن ترتيبات الحكم ورجاله وأدوارهم، وبسب إخلاص الأصحاب وتجردهم في هذه العهود، بقي على ما كان عليه الحال والنظام في العهد النبوي.

وبموت كثير من أولئك الأصحاب واستشهادهم، وضعف جلٍّ من بقي منهم، وتقدُّمهم في السنّ، وتغير أحوال الناس والعصر بعد اتساع الدولة، وامتداد الفتوح، وتغيُّر القاعدة السياسية للدولة والحكم بغلبة رجال قبائل الأعراب على جيوش

الفتح، ومقارعة الإمبراطوريات المعادية المتربصة، وكذلك دخول شعوب كثيرة في الدولة والإسلام، كان لا بد من حدوث التغيرات والأخطاء والتجاوزات في طبيعة النظام، وفي الأشخاص والأدوار، بعد أن توفي النبي ﷺ المؤيد بالوحي.

كان لا بُدَّ من أن يكون حال البشرِ على مدى الزمان والمكان -بعد وفاته ﷺ وانقضاء عهده- سواسية في الإفادة من الدين، ومن مبادئه، ومن توجيهات النبي ﷺ في إدارة حكم قومه؛ أي إن على كلِّ إنسانٍ وعلى كل أمة وكل شعب -بقدر طاقته- التزام رؤية الدين ومبادئه وقيمه، والإفادة من حكمة النبي ﷺ في تنزيل الرؤية الإسلامية وقيمها ومبادئها، وتحقيق غاياتها ومقاصدها على أحوال قومه وعصره، فيأخذون من الدين في كلِّ زمانٍ، وفي كلِّ مكانٍ، ويلتزمون بقدر الطاقة، ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التَّغَابُن: 16].

وليس المقصود بهذا أن يستمر العهد النبوي، وأن تستمر ممارساته وترتيباته الحرفية الزمانية المكانية بعد وفاته ﷺ، إلا ما رأى عامة المسلمين وأولو الأمر والفكر والرأي والخبرة أنه ما زال مناسباً، ويحقق مقاصد دينهم ومصالحهم، وأن عليهم أن يبدعوا ما يناسب لما يجدّ من أحوالهم. أما إذا التزمنا الحرفية والمتابعة الجاهلة العمياء، فمعنى ذلك أن العهدَ النبويَّ ورسالتَه الإسلامية، إبداعٌ إنسانيٌّ، يأخذ مداه، ويستنفد أغراضه، وينتهي، وتنتهي مهمته الحضارية بتغير الأحوال، وتطور الإمكانات والحاجات والتحديات.

وبسبب تسارع الأحداث، ومحدودية البيئة مادياً وحضارياً،

لم تتمَّ أمورٌ متعددة، ومن هذه الأمور، الفصلُ بين الأدوار التي جُمعت في شخص الرسول ﷺ. ولعدم حدوث ذلك ظهرت آثارها السلبية مع أفول جيل الأصحاب، وقرب انتهاء العصر الراشد، فيما رأينا من حال الدولة والحكم بعد عهد حكم رجال دولة الرسول ﷺ الراشدة، وما دار من صراعات سياسية مؤسفةٍ بسبب تجنيد الأعراب القبليين، الذين ما زالت كثير من القيم القبلية العنصرية عالقة بهم، ليكونوا جيش الفتح، وبذلك انتهى عهد الخلافة الراشدة، وعهد جيل أصحاب رسول الله ﷺ، وعهد دولتهم. وهنا بدأ التدهور الكيفي الحضاري تدريجياً، حتى وقفت عجلة الحضارة عن الدوران وانهار العمران، وهمّش الإسلام وحضارته.

ومع قيام الدولة الأموية؛ برزت ممارسات العرقية والقبلية والشعوبية، وتمكَّنَ الاستبداد والحكم العضوض من نظام الحكومات الإسلامية، وما تبع ذلك من المفاسد والمظالم، وأصبح ذلك هو القاعدة، وما عداه هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة.

والقضاء على متلازمة الاستبداد والفساد، يتطلّب بناء الوعي، الذي ينطلق ابتداءً من العناية بالأسرة، وبالأدبيات الوالدية، لأهمية دورها في تربية وجدان الطفل. ولا بُدّ كذلك من استقلال دور التربية والتعليم والدعوة، وإقامة مؤسسة أو مؤسسات مستقلة خاصة بها، وإسناد أمرها إلى الأمة مباشرة، وتمكينها من دورها المستقل في بناء شخصية المسلم ووجدانه، وتنقية ثقافته.

ولا بُدّ من تفعيل رؤى الإسلام الاقتصادية في الحفاظ على

موارد الأمة وثرواتها ومنافعها العامة، والحيلولة دون الاستيلاء عليها وجَعْلها «دُولةً وغنيمةً» لأصحاب السطوة والسلطة والساسة، ومن يشايعهم من أدوات الحكم، الذين يرغمون الجماهير للنزول على إرادتهم، ويتحالفون مع الساسة، الذين يتواطأون معهم ويصبح الساسة وأجهزة الحكم أدواتٍ لهم.

فوعي المواطن ومسؤوليته في تمكين دورِ الدينِ والقيم، وتوجيه سلطات الحكم وتنظيمات أصحاب المصالح الخاصة، والرقابة عليها هو الطريق العملي الذي يحول دون تمكُّن السلطات من تضليل الأمة وممارسة الاستبداد والفساد والإفساد عليها، ويحمي نظامها، وحقوقها ومصالحها ومواردها من الضياع والتبديد، ويوجهها لتلبّي حاجات الأمة، ويحسّن أداء مؤسسات خدماتها، ويفجّر طاقاتها الإبداعية، ويجعلها وصيّاً على الحكام وبرامجهم السياسية، وعلى مؤسسات الحكم، وليس العكس.

لقد امتازت أنماط حياة الناس بالثبات النسبي، بعد وفاة الرسول ﷺ -ولأمدٍ طويل- بسبب طبيعة العصر، وبما فرضته الصفوة السياسية المتسلطة على العلماء والمفكرين من عزلة سياسية عن الحياة العامة للأمة، فضعف دورهم وأداؤهم في بث الوعي في الحياة العامة، وبناء المؤسسات وتطويرها، ولم يعد أمام العلماء والنخب الفكرية إلّا الالتزام الحرفي بالسُّنة النبوية المشرفة، فيما يخصّ الترتيبات الحياتية، والحكم وإدارة الشؤون السياسة، مع أنها ذات أبعاد زمانية مكانية في مجملها.

وأفضى العزل السياسي إلى تمترس العلماء عند تلك

الترتيبات وخلف قدسيتها، وخاصةً في مجال الشؤون الشخصية، على الرغم مما جدَّ بعد العهد النبوي من وقائع وحوادث طالت حياة الناس في الجزيرة العربية وخارجها، والبشرية جمعاء.

وقد كان من نتيجة هذا النمط من الالتزام بالسنة النبوية أن قلَّ اهتمام العلماء والنخب الفكرية بالقرآن الكريم واستلهامه والالتزام به، وهو الذي يمتاز بمفاهيمه وقيمه ومبادئه وأبعاده اللازمانية واللامكانية، التي تتيح إعادة النظر لتطوير الترتيبات الحياتية التطبيقية؛ وتجديدها بما يحقق مقاصد الرسالة الخالدة، في كلِّ عصرٍ ومِصْرٍ، بحسب الظروف ومتغيرات الأحوال.

مفاهيم قرآنية

نلفت النظر في هذا السياق إلى آيتين كريمتين، تؤكّدان إسناد أمر الدعوة والتربية والتعليم الديني إلى مؤسسة اجتماعية تربوية، كان على المسلمين -منذ البداية- إقامتها مؤسسةً مستقلةً، ومساواتها بمؤسسة الدستور، ومؤسسة شورى الشؤون السياسية والرقابة والتقنين، ومؤسسة القضاء، وأي مؤسسة أخرى من مؤسسات النظام الاجتماعي الأساسية، حتى تبقى مؤسسة الدعوة والتربية والتعليم الديني على غرار المؤسسات الدستورية الأخرى، مؤسسةً مستقلةً، تؤدي دورها البنَّاء، على نحو فعَّال. ويندرج في هذا الإطار تفعيل مؤسسة الأسرة في الدعوة والتوعية والتربية والتعليم الديني والقيمي، ومقاصدها، وتوفير الوسائل والأدوات لإنجاحها، بعيداً عن آفة التهميش، بتحويل مفهوم الدين والدعوة والتعليم القيمي إلى شعارات فارغة جوفاء،

وحصره في إقامة الحفلات والموالد، وتوظيفه واستغلاله باستصدار فتاوى الدعم والتأييد لأصحاب السلطان، ومعاركهم السياسية؛ ولتشويه الدين وقداسته بتوظيف رجال السياسة والسلطة والمصالح الخاصة له، واستخدامه وسيلةً لإشاعة الخوف والرعب، وتكميم الأفواه، وإلغاء العقول، خدمةً لأهل السطوة وتنظيماتهم، ولرجال السلطة وسياساتهم ومصالحهم الظالمة الخاصة.

أما الآيتان الكريمتان أو المفهومان القرآنيان اللذان يجب تفهُّمهما في نظام الحياة السياسية الاجتماعية الإسلامية، فهما قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122]، وكلمة «الأمة» هنا تعنى فئة أو جماعة، أو بلغة العصر: هيئة أو مؤسسة مستقلة.

ومن هنا ينبغي أن يكون المسجد قلب مؤسسة الدعوة، وأن تكون مناهج الدعوة والتعليم والتربية والثقافة الدينية الاجتماعية والإعلام، من الأمور التي تختص بها مؤسسات الدعوة والتعليم العقدي ومؤسسات الإعلام وحدها. والأمة وممثلوها المؤهلون المنتخبون يختارون قيادات هذه المؤسسات ورجال الإدارة والتوجيه الديني الحضاري فيها، ويراقبون أداءها، وبذلك لا يكون للسلطة التنفيذية، أو لأي فئة أخرى خاصة في الدولة أي تحكّم بهذه المؤسسات، أو سلطة عليها.

فالأمة هي صاحبة الأمر والتوجيه لسلطات الدولة السياسية والتنفيذية. وبهذا يمكن أن تصفو الرؤية، وأن يستقيم الفكر الديني الاجتماعي، ويتطور، وينمو، ويتجدَّد، وأن يسهم -إلى جانب مؤسسات الإعلام العام- في القضاء على منابع الاستبداد والفساد، ويساعد على الحفاظ على الثروات والمقدرات، وبناء مؤسسات الحكم والحياة العامة في البلاد الإسلامية.

علينا أن ندرك أن مؤسسات التربية الدينية والدعوة والتبشير للأديان الإبراهيمية السالفة، التي هي المعبد والكنيسة، كان من الممكن أن يكون تأثيرها وعطاؤها مضاعفاً وأعظم فاعلية، لولا طبيعة هذه الأديان الزمانية والمكانية، ولولا ما أصاب هذه الأديان لاحقاً من انحرافات وتحريفات وخرافات وكهنوتيات، جاء الإسلام ليصححها، ويعيد للدين دوره في الهداية، مواكبةً لحال الإنسانية في مستقبل عصر العالمية وتحدياتها من بعد.

فالإسلام هو الرسالة الإلهية الخاتمة، المهيمنة على ما سبق من الرسالات، والقرآن الكريم الذي تعهّد الله بحفظه، هو المصدر الأساس والأول لهذا الدين. وقد حفظت جهودُ العلماء الكثيرَ من صحيح السنة النبوية: روايةً ومتناً، من داء التحريف والوضع، وفيهما (القرآن والسنة) من المبادئ والتوجيهات ما يساعد على بناء المؤسسات المستقلة للدعوة والتوعية والتربية الدينية والثقافة الإسلامية والإعلام، وفصل هذه المؤسسات عن مؤسسة السلطة والحكم. ففي القرآن والسُّنّة ما يضمن حفظ ثروات الأمة ويصون مصالحها العامة من النهب والسلب بوضع اليد أو ادعاء حقوق ملكية ظالمة زائفة وهو ما يُعدّ عنصراً مهما

في القضاء على منابع الاستبداد والفساد، الذي كان وما يزال في كثيرٍ من الوجوه سمةَ الحكم والسلطان في تاريخنا السياسي.

لقد انقلب حال نظام الأمة رأساً على عقب حين اعتبر الخطابُ الديني -بوعي أو غير وعي- أن الجماهير المسلمة هي «الذين لا يعلمون» و«الذين لا يفقهون»، وأصبح رجال الحكم والسلطة ومَنْ وراءهم من أصحاب السطوة وموظفيهم من أصحاب الإجازات، والاختصاصات الأكاديمية، والألقاب الرنانة الطنانة، هم «الذين يعلمون ويفقهون»، وبالتالي الأوصياء على الأمة.

مهما اتّسع علم الفنيين الاختصاصيين من العلماء الأكاديميين في الشأن الديني أو الاجتماعي أو التقني، فدورهم لا يتجاوز إبداء الرأي والمشورة والتنفيذ، وليس من حقهم إصدار القرار السياسي، الذي هو من شأن الأمة، لكي تحقق تطلعاتها الحضارية، وتحمي مصالحها السياسية والحياتية. وغير ذلك هو خلط للأوراق.

ودعوى قصور وعي الناس وجهلهم التي يدعيها رجال السلطة وأعوانهم، هي دعوى فاسدة، وهي ذريعة، لأن الأمر هنا أمر شورى سياسيةٍ وقرارٍ، وهو حقُّ الأمة صاحبة القرار ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38]، وهو أمر يختلف عن تنفيذ قرارات شوراها، فالقرارات السياسية العامة تتخذ عبر الشورى، مع الاستفادة من خبرة أصحاب الاختصاص، بحسب الأحوال.

فدعوى وسْم الأمة بالجهل والقصور إنما هي تسويغ لسلب

حقها في اتخاذ قراراتها، وتوجيه أمور حياتها، وتمكين للاستبداد، وبالتالي الفساد والإفساد، حتى تبقى الصفوة السياسية وأدواتها وأجهزتها هي الوصي العالِم المهتدي المستنير!!

حتى إذا سلّمنا جدلاً بوجود جهل أو قصور إدراكٍ عند الجمهور، على مستوى الوعي السياسي والاجتماعي وصنع القرار السياسي، فإن علاج هذا الأمر يكون بمزيدٍ من التربية والتعليم والتثقيف والإعلام، وبرامج الدعوة، وباقتناع الجمهور وقبوله.

تقاسم الأدوار والمهمّات

لم يكن رجال العهد الأول قد عرفوا آلاف المتون والحواشي والمختصرات الأكاديمية. فكل ما عرفوه بتلقائية، ودون كلف أو سفسطة، لتوجيه حركة مجتمعهم وسياساته، بعد وفاة الرسول ﷺ، هو القرآن الكريم وتوجيهات الرسول وترتيباته في التزام مبادئ الشورى والعدل والرحمة والإصلاح والإعمار، وتجسيدها، وهي أمهات قيم الإسلام ومبادئه ومقاصده، التي قد يعبَّر عنه بالمعلوم من الدين بالضرورة. أما ما وراء ذلك فهو تفاصيل اختصاص ومشورة، تُقضَى بها الحاجات، وتُنَفَّذ القرارات. وقد أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك عندما قال: «ما ضرَّك يا ابن الخطاب ألّا تعلم ما الأبُّ»[1]، في إشارة إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عَبَسَ: 31]؛ أي إن

---

(1) الرازي. فخر الدين محمد بن عمر. **مفاتيح الغيب**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421، ج26، ص86.

أمورَ السياسات وإدراك المصالح العامة غير أمور الأكاديميات وفنيات الفتوى، وأحكام القضاء، وتنفيذ السياسات والقرارات، وما يتطلبه ذلك من معلومات مهنيةٍ وتقنيةٍ، في أي وجه من وجوه الشؤون الحياتية. فمثل هذه الأمور التقنية التنفيذية هي التي تستدعي التعمُّق والتخصُّص الفني والأكاديمي، مثل أدوية العلاج، وتقسيم المواريث، وسلامة العقود.

ويزداد الأمر وضوحاً عند التفريق بين السياسي والفنّي التقني في الشؤون الزراعية. فمن المهم أن يكون للقيادات السياسية وقواعدها الجماهيرية إلمام بالحالة الزراعية العامة للبلد، ولطبيعتها وإمكاناتها، لاتخاذ قرارات في السياسيات الزراعية المناسبة، وأخذ مختلف الاعتبارات السياسية ضمن إطار هذه الطبيعة والإمكانات. في حين أن المعرفة الفنية الزراعية تقتضي الإلمام بخصائص محصول ما، وكيفية زراعته، ومواعيدها، وأنواع السماد المطلوب له، والمعلومات اللازمة لإرشاد المزارعين وحفزهم ليقوموا بزراعته وإنتاجه وتسويقه، وفق الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجمهور الأمة. وينطبق هذا المثال على كلِّ حقلٍ من حقول الحياة، ومجالاتها الفلسفية الكلامية والقانونية الفقهية والصحية الطبية، مثلاً. ولا مجال هنا للاعتراض على الأمة وعلى ممثليها السياسيين في اتخاذ القرارات السياسية العامة اللازمة، بحجة أن الجمهور ورجال السياسة ليسوا أصحاب اختصاصات فنية تقنية بالضرورة في أي من هذه المجالات الحياتية.

ومن المهم ألا يستمر الخلط الفكري السياسي الاجتماعي

الإسلامي لعلاقة سلطة الحكم (السلطة التنفيذية) بشؤون الدعوة وشؤون التعليم الديني الثقافي. ولا داعي لإهدار الوقت في التساؤل: هل يُعَدُّ كفُّ يدِ رجال السلطةِ ومصالحهم ومصالح أعوانهم عن السيطرة على المؤسسات الدينية ومؤسسات الدين والدعوة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام، في الدولة والمجتمع، أمراً إيجابياً أم سلبياً؟ وهل هو فصلٌ للدين والقيم عن الدولة والسياسة، أم هو في جوهره تمكين للدين والدعوة وكفٌّ ليد السلطة عن تشويه الدين ومبادئه وقيمه بالإلغاء أو بالتهميش أو بالتوظيف والاستغلال، لخدمة مصالح مؤسسة الحكم والحكام وأصحاب المصالح الخاصة؟

لم يدرك كثير من الناس في العالم العربي والإسلامي أهمية فصل الدين وشؤون الدعوة والتعليم والتربية الدينية والثقافية عن تسلُّط مؤسسات الحكم، وعن برامجها الحياتية السياسية وخاصة السلطات التنفيذية، واختلط الأمر على الجمهور، وعلى كثير من المثقفين. فهذا الكف والإبعاد والفصل ليس فصلاً للدين عن الدولة والسياسة، ولكنه إبعادٌ وفصلٌ وكفٌّ ليد رجال السلطة التنفيذية عن الإساءة إلى الدين والقيم والقداسة؛ ونأيٌ بالدين عن التهميش والتشويه، وحتى لا يكون ذريعة للاستبداد والفساد والإفساد، فيكون -الكفُّ والحالة هذه- خدمة للأمة والدولة.

إن مؤسسات الحكم، بما في ذلك سلطة الحكم التنفيذية ليست هي «الدولة»، بل هي إحدى مؤسسات نظام الحكم في الدولة، والأمة و«الشعب» هما الأساس والعنصر الأهم في توجيه السياسة العامة، وفي تكوين الدولة، ومن خيارهم وحدهم تُستَمد

شرعيةُ الحكام والأحكام. وهذا من هدي مفاهيم الدين وقيمه ومقاصده.

وبهذا تأتي قرارات الأمة السياسية وفق أولوياتها وتجاربها المبنية على مرامي القرآن الكريم، والإفادة من دروس التاريخ، والانسجام مع طبائع البشر، في تصحيح البناء والتنظيم الاجتماعي والسياسي في الدعوة والثقافة والتربية والإعلام. فالمطلوب تمكين الدين القويم في مجال السياسة والحكم، وليس عزله، وإنما عزل رجال السلطة والحكم، والحيلولة دون تشويههم الدين والقيم وممارسة الاستبداد وخدمة مصالحهم الظالمة.

مراجعة مقولات الفكر الإسلامي

في الزمن الذي نعيشه اليوم، والمتباعد جذرياً، في كثيرٍ من الوجوه، عما كانت عليه أوضاع الإنسانية في القرون السالفة، فإن الحاجة قد غدت ملحّةً إلى مراجعات جذرية لمقولات الفكر الإسلامي عامة، والسياسي منه خاصة مع تنامي الهجمة الفكرية الغربية، بفضائياتها وعنكبوتياتها ونفوذها العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والسياسي، وتأثيرها السلبي في المسلمين وشبابهم خاصة. والمطلوب أن تكون تلك المراجعات ضمن مراجعة شاملة لكل ما يتعلق برؤية الأمة الحضارية، وبمناهجها الحياتية السالفة، وكل ما يتعلق بهذه المناهج من التشريعات التراثية، وذلك بفهم العهد النبوي ودوره ودلالته للإنسانية، وبالعودة إلى منطلق المفاهيم القرآنية، ومقاصدها، بوعي ديني علمي قِيميّ

اجتماعي عمرانيّ، وذلك ليواكب فكرُ الأمة، وتشريعاتها، وتنظيماتها، ما جدَّ من تطوراتِ الحضارة الإنسانية وإمكاناتها وتحدياتها، بحيث تُحدّدُ -بفكر اجتهاديٍّ حيٍّ مستنيرٍ- الثوابت الإسلامية، وتوضح مقاصدها، ويجدّد خطابها. حتى لا يختلطَ الأساس بالثانوي، وحتى لا تخلط الثوابت الإسلامية بغير الثوابت، وحتى لا تُبقي الخطابات والتشريعات والتنظيمات على أوضاع واهتماماتٍ وصورٍ وتعبيراتٍ لا تناسب واقع الحال والعصر، وحتى تُحقق دائماً غاياتِ الهداية القرآنية وطبائع الفطرة ومقاصدها على تعاقب المواقع والأزمان، واختلافها.

إن مراجعة الفكر الإسلامي السياسي الاجتماعي المعاصر، وإعادة بناء المؤسسات، بما في ذلك مؤسسات الدعوة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام (المستقلة عن السلطة)، خطوة مهمة لبناء قاعدة الوعي السياسي والاجتماعي الإسلامي السليم، فالتربية والوعي هما الضامنان لتحقيق خيارات المواطنين بشأن التشريعات والبرامج السياسية.

ومن المهم أن ندرك هنا أن البرامج والترتيبات السياسية التي تصدر مستندة إلى خيار الأمة واقتناعها دون أي تزييف أو إملاء، تكون لها قوة سياسية حقيقية، وهي بذلك خيارات وسياسات مضمون نفاذها والالتزام بها، ودعم الجمهور لها، بخلاف البرامج والترتيبات التي تصدر عن مصالح واقتناعات وإملاءات علوية خاصة، لا تعبر عن مصالح الأمة واقتناعها وخياراتها. وهذا هو الفرق بين الأمم العاجزة والأمم الفاعلة.

إنّ إبعاد الدين والقداسة عن سطوة رجال السلطة التنفيذية،

متأتٍّ من كون البشر يعتريهم الضعف، ويميلون إلى الانحرافات والأطماع والنزوات، على ما نرى في كثير من البلاد، من استيلاء السياسي على الديني، وعلى ما رأينا في تاريخنا السياسي، ومن قبل ذلك في ممارسات المسيحية الرومانية، وما سبقها من الحضارات الاستبدادية القديمة، منذ عهود الفراعنة والأكاسرة ومن سبقهم ولحق بهم.

وشتان بين أن يكون الدين وسيلة للغلبة والقهر والاستبداد والفساد، أو يكون دعوة للحبّ والحق والخير، مبادئَ ومفاهيمَ وخلقاً ودعوةً وتربيةً.

ولحماية الأمة من سوء الفهم وانحراف المسيرة، ينبغي تجنيبها وفكرها خلط الأدوار، والخطابات، وبالتالي خلط المفاهيم. ومن ذلك القولُ بأن "الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن" لتسويغ تسلّط الحكام على رقاب الناس، وإرهابهم. فالعقائد والمبادئ والمفاهيم والأخلاق سبيلها الدعوة والإقناع والتربية والحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: 125]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبيَاء: 107].

وهذا كله غير دور الحكم والدولة وما يقع في وظيفتها في استخدام السلطة وصلاحياتها في إنزال العقاب بالمعتدين على الدماء والأعراض والأموال والمجرمين، الذين لم تردعهم هداية الدعوة ولم تمنعهم من الأذى والإساءة.

ولذلك؛ علينا أن نحرص على النظر العلمي المنهجي في فهم

النصوص عامةً، والسنة النبوية خاصةً، وإدراك مقاصدها ومراميها أولاً، واتخاذ كل وسائل الحيطة المنهجية بشأن ما قد يعتور النصوص غير المتواترة لفظاً ومعنى -مهما كان الحرص- من احتمال وقوع أخطاء وخلط وسهو، وغفلة وتحريف وتزوير، لم يمكن كشفها والتنبه لها. وكذلك ملاحظة ظروف الزمان والمكان، التي أملت قولاً أو آخر، أو فعلاً أو آخر، بما يناسب الظروف وحال المخاطب.

وتجب التفرقة بين الأدوار التي اختص بها رسول الله ﷺ دون سواه من الناس، بكونه رسولاً مبلِّغاً عبر الزمان والمكان، وبكونه في الوقت ذاته داعيةً مُعلِّماً ومُربِّياً لقومه، وقدوةً لهم ولمن بعدهم. وأنه عليه الصلاة والسلام كان في الوقت ذاته رأسَ سلطةِ الحكم، وبانيَ مجتمعٍ ودولةٍ، حتى يكون قيام مجتمع إنساني في واقع حياة الناس حُجَّةً على صلاح هذا الدين، وإمكان تحقّق مبادئه وقيمه ومفاهيمه لهداية الإنسان في شؤون حياته.

وإقامة دولة هداية الإسلام وأمته تجسِّد دور «الحِكْمة» في أساليب تنزيل هذه القيم والمبادئ والمفاهيم في واقع الزمان والمكان، واستلهام ذلك كله في فهم الأفعال والمنطوقات النبوية، التي هدفت إلى بناء دولة، وبناء مجتمع إنساني مدني متحضر.

ولندرك أهمية حِكْمَة تنزيل قيم الإسلام ومفاهيمه ومبادئه، نجد أن تنزيله تم على قبائل هي أقرب ما تكون إلى البدائية، وليس لها سابق دولٍ وأنظمةٍ ومجتمعاتٍ ذاتِ أهليةٍ حضارية، حيث يصبح «المسلمُ» والمواطنُ -ما التزم حقوق المواطنة

وواجباتها- أخاً للمسلم ومواطناً، له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم «لا يظلمه ولا يسلمه»[1]، وكان «الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»[2]، فسيدنا (أبو بكر) أعتق سيدنا بلالاً العبد الحبشي.

دون هذا الوضوح المنهجي، في إدراك المفاهيم والخطابات والأدوار، لا يمكن تجنب الانحرافات والتعديات في توظيف القداسة وسوء استخدامها، لإضفاء المشروعية على القهر والاستبداد والفساد، الذي يسود لمصلحة رجال الحكم والسلطة وأعوانهم وبطاناتهم، ولمصلحة أصحاب السطوة والمال ومَنْ وراءهم، كما هو الحال في الدول العربية، التي حرمت الأمة والإنسانية من «هداية الوحي»، وترشيد فطرة الإنسانية، لتحقيق غايات خلقها من بناء الحياة على أسس الحق والعدل والإخاء والرحمة والسلام.

دولة مدنية إسلامية

إن هذه الرؤية المنهجية، والترتيبات الإصلاحية، تعني أن نظام الأمة والشعوب الإسلامية يصبح، على هذا الأساس، معبِّراً عن مفاهيم الأمة ومقاصدها الإسلامية، ويجعلها أمة حيَّةً، لها حكومة ونظام مدني إسلامي، يخدم المواطنين ويساوي بينهم في

---

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ، ج2، ص862.

(2) النيسابوري، مسلم بن الحجاج. **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د. ت.) ج4، ص2074.

الحقوق والواجبات الحياتية العامة. وتعني «الإسلامية» هنا أن الدين والقيم الدينية الإسلامية هما محتوى فكر الأمة ووجدانها، وإطار قراراتها وخياراتها. وتعني «المدنية» هنا التزام الأمة وفئاتها، الترتيبات الاجتماعية الإنسانية التوافقية، التي تحقق مقاصد الدين وقيمه، ولا تناقضها، ويجتمع عليها المواطنون باختيارهم وقناعتهم لتحقيق مصالحهم دستورياً.

فالأمة الإسلامية هي إسلاميةٌ بهوية أغلبية مواطنيها المسلمين وتربيتهم وقيمهم ومفاهيمهم ومقاصدهم وخياراتهم وأولوياتهم. ودولتهم دولةٌ إسلاميةٌ مدنية، لكونها مبنية على محتوى ومفاهيم ومقاصد قيمية كونية عالميةٍ إسلامية خيِّرة، تخدم مصالحهم الحياتية، يقبل بها بقية المواطنين من الأقليات غير المسلمة من أتباع الرسالات الأخرى، بحكم الفطرة والعقل وجوهر الأديان.

ولذلك لا بد من تحديد هذه المبادئ والقيم والغايات في وثيقة ونظام دستوري توافقي، رعايةً لمصالح فئات المجتمع كافةً، المسلم منها وغير المسلم، وحماية هوياتهم، ومراعاة أولوياتهم وخياراتهم، بوصفهم مواطنين في دولة مدنية إسلامية؛ مدنية التنظيم، وإنسانية إسلامية المحتوى. والإنسانية هنا تعني المفهوم المعبِّر عن القيم والحقوق الإنسانية الأخلاقية الأساسية التي يشترك فيها بنو الإنسان عامةً ويتوافقون عليها، بغضِّ النظر عن أديانهم وعقائدهم ومواريثهم الأخلاقية الاجتماعية.

فالحكومة المبنية على هذه الأسس هي «حكومة إسلامية»، وهي في الوقت ذاته «حكومة مدنية»، تستند إلى إرادة الشعب

بكل فئاته وقيمه وخياراته، وفي مقدمتها إرادة الفئة المسلمة في الدولة وقيمها وخياراتها وأولوياتها النابعة من هويتها وقيمها ومبادئها وتربيتها الإسلامية، التي تعلي قيمَ العدل والتكافل والتعاون والإحسان، والإخاء والشورى والسلام، وتلتزمها.

وفي هذا المقام، فإن من المهم أن نفرق بين نظام الحكم الديمقراطي العلماني، ونظام الحكم الشوري الإسلامي. فنظام الحكم الديمقراطي العلماني هو الصورة السياسية للنظام الغربي المادي العلماني، الذي يعبر عن نفسه في المجال الاقتصادي بالنظام الرأسمالي، وفي المجال الاجتماعي بالنظام الليبرالي، وفي المجال السياسي بالنظام الديمقراطي.

والسمة الجوهرية التي تميّز النظام السياسي الديمقراطي العلماني، عن النظام السياسي الإسلامي الشوري، هي السمة الفلسفية، التي لا بد أن تعكس نفسها على بعض جوانب الترتيبات اللازمة لكل نظام، على الرغم من وجود التشابه بينهما، في بعض الوجوه والترتيبات. ومن وجوه هذا التشابه على سبيل المثال، نظام الانتخاب؛ أي مرجعية خيار أغلبية الشعب، وفصل السلطات- التشريعية والتنفيذية والقضائية- لتحقيق التوازن في اختصاصاتها.

فالنظام الديمقراطي العلماني الغربي -بسبب سيادة الخرافات الدينية والكنهونية، وسابق ممارساته في مجتمعات الغرب- نظامٌ سياسي يستند إلى فكر ماديٍّ، يجعل الإرادة الإنسانية هي المرجع الأول والأخير في تقرير ما هو حقٌّ وصواب وخير؛ أي إن الحق

والحقيقة في نهاية المطاف قضية ذاتية إنسانية، وأن كل فرد يقرر لذاته ما يعدُّه حقاً وصواباً، وليس لأيِّ أحدٍ أن يقرر أو يملي على أي أحد آخر غير ما يراه هو.

ولأنه لا يمكن لأي فردٍ إنساني أن يعيش منفرداً بذاته، وأنه لا بد له من التعاون مع الآخرين، كان لا بد من أن يتم التوافق بين أفراد المجتمع، وأن يرتضوا نظاماً عاماً يخضعون له لتسيير شؤونهم وفق قناعاتهم الذاتية، فكان النظام الديمقراطي (النزول على حكم الأغلبية) الذي صار فيصلاً تخضع له الأغلبية والأقلية. وإذا كانت الأغلبية تمثّل القوة، فعليها أن ترعى حقوق الأقليات الأساسية، وتدرك أن أي جور على حقوق الأقليات ومصالحها الأساسية إلى حدِّ الإجحاف، سوف يؤدي إلى الرفض والعصيان وعدم استقرار المجتمع، وفي ذلك خسارة أكبر لفئات المجتمع كافة؛ أغلبيةً وأقليةً.

وقد نشأت عن ممارسات هذا النظام المادي (العلماني) وفق فلسفته التي يقوم عليها، إشكالات جوهرية؛ إذ أصبح مفهوم الحرية إشكالية تعني -في النهاية- الفوضى الاجتماعية والأخلاقية، فانهارت القيم والمبادئ وانعدمت الكوابح الأخلاقية، كون الذاتية الحيوانية هي المرجعية؛ وسادت النزعات والشهوات والأهواء الذاتية العاجلة، التي أخذت أعراضها السيئة تظهر في كثيرٍ من هذه المجتمعات، وبدأت هذه المجتمعات تدفع الثمن من العلاقات الإنسانية الاجتماعية التي تحكم الأسرة، فلم تعد الأسرةُ محضناً أميناً حصيناً لتربية الأجيال، تلبّي حاجاتهم الروحية والنفسية والعاطفية والمادية،

الأمر الذي دفع هذه المجتمعات حثيثاً، منذ منتصف القرن الماضي، إلى حافة الفوضى والانهيار الأخلاقي والاجتماعي، على ما خلت عليه سير الأمم والدول والحضارات البائدة من قبل، كقوم عاد وثمود وقوم لوط والفراعنة.

وإذا كان نظام الشورى الإسلامي، قد تمّ بناؤه على أسس المفاهيم القرآنية، ومقاصد القرآن الحقيقية، فإن على المسلمين أن يلتزموا خيار المجتمع وقرارات الأغلبية، كما هو الحال في النظام الديمقراطي العلماني. غير أن النظام الشوري الإسلامي يختلف عن النظام الديمقراطي العلماني، في أن المسلم يَعدُّ الحق والحقيقة قضيةً موضوعية وليست ذاتية، وأن الحقيقة الكلية الكونية هي قضية ليست في متناول المنطق البشري، وأن الرؤية الكلية الكونية هي حاجة ضرورية لهداية مسيرة الإنسان، روحياً وأخلاقياً واجتماعياً وحضارياً وعمرانياً، حتى تكون مسيرة الإنسان خيِّرةً في الحياة، وأنه لا بد منها لسعادته واستقراره النفسي. وحتى يحقّق المواطنون المسلمون إسلامهم، ويقيموا مجتمعهم على أساس رؤيةٍ وقيم إسلاميةٍ، فإن عليهم أن يقبلوا ويقتنعوا ويلتزموا الرؤية الكونية الإسلامية ومبادئها وقيمها ومفاهيمها ومقاصدها الروحية الأخلاقية العمرانية الخيرة، في قراراتهم وخياراتهم.

وينبغي أن تكون هذه الرؤية الكلية والقيم والمفاهيم الإسلامية وفلسفتها، واضحة في وجدان المسلم. فالإسلام ليس أمرَ مُعَمَّياتٍ وكهنوتيَّات، ولكنه أمر رؤيةٍ ومبادئ وقيم ومفاهيم يسيرة محددة، وصريحة واضحة، وموثقة معلومة، وإنسانية خيِّرة، لا

تتعلق بها تهويمات، ولا خزعبلات، وأنّ هذه الرؤية هي رؤية ومبادئ وقيم ومفاهيم نزل بها الوحي، وطُبِّقت في الواقع البشريِّ في العهد النبوي؛ ولذلك فهي تتناغم مع الفطرة الإنسانية، وتمكّن لها، وتقنع العقل، وتَقَرُّ لها النفس والروح، وتروي الوجدان، وتوفر إطاراً وثوابت ترسي النظام على قاعدة إنسانية روحية أخلاقية إعمارية خيِّرة. فمن آمن بها فإنما يؤمن على بيِّنةٍ، فإن قبلها، واقتنع بها، ورضيتها نفسه ووجدانه، فخياره هو خيارُ الإسلام، وأما من يرفض أسسها ومقاصدها وثوابتها، لجهل أو موروث، فله بوصفه كائناً بشرياً كامل الحرية في ذلك، ولا يكون بذلك مسلماً. فلكي يكون مسلماً عليه أن يدرك أنْ ليس له الحق في التغيير والتبديل في الأسس والثوابت.

ومعنى هذا، أن لكل فردٍ أن يكون مسلماً أو لا يكون ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البَقَرَة: 256] ولكن ليس لأي أحد أن يغير أو أن يبدل في الأسس والثوابت والمقاصد، وأن يرفض القيم والمفاهيم والمقاصد، ليضفي على نفسه، اعتباطاً، صفةً لا يتمتع بها، ويعلن للملأ هوية لا ينتمي في حقيقته إليها.

ونظام الحكم السياسي في الأمة الإسلامية في نهاية المطاف يلتزم هذه الرؤية، وتلتزمها قراراتُه وتنظيماته السياسية من خلال اقتناعات الأمة وقبولها؛ أي إن النظام الإسلامي (بالاصطلاح الهِيلِنِي الغربي) هو نظامٌ «ديمقراطي» يلتزم في قراراته رأي أغلبية جمهور المواطنين، ولكنه «ديمقراطي» إسلاميّ شوريّ، وليس «ديمقراطياً» مادياً علمانياً.

إنّ مهمة المسلمين في ترتيبات النظام السياسي الإسلامي

الشوري هو التشاور في مختلف شؤون الحياة وخياراتها، في ضوء هذه الرؤية وهذه القيم والمفاهيم، والزمان والمكان، ووفق مقتضيات الحال، وبالتالي يحقق ذواتهم، ويرعى مصالحهم على نحو توافقي بين أفراد المجتمع وفئاته.

ولتحقيق هذا التوافق، فإن النظام يلتزم اقتناع الأغلبية في حدود الرؤية والمفاهيم والمقاصد الإسلامية الأساسية، التي تنبع من انتماءات أبناء المجتمع في إخاء الإنسانية والمواطنة. ويلتزم النظام مبادئ الإخاء والعدل والتعاون والتكافل والرحمة، ومن ثم يرعى هذا النظام كرامة الإنسان، والحقوق الأساسية الإنسانية للمواطنين، وكفالة العيش الكريم لكل واحد منهم بكل فئاتهم، بغض النظر عن أي اعتبار للعرق أو الدين أو القدرة أو المكانة، وليس للنظام أن يخرج على هذه القيم، أو يتنكر لها.

وفي ظلِّ النظام الشوري، لا يمكن لأي مسلم، ملتزم بعقيدته، أن يقبل، عن عمدٍ، بضمير مسلم سليم، أن يعتدي أو يقرّ ظلماً وعدواناً في حقِّ أي أحدٍ آخر، مسلماً كان أم غير مسلم، ولو كان خصماً أو عدواً، طلباً لمصلحته الذاتية أو لمصلحة أي أحدٍ آخر، ولو كان أقرب قريب، لأن من شاء أن يبرَّ أحداً فله أن يبره من خاصة جهده وماله، وغير ذلك هو ظلم وعدوان، ليس من الدين ولا من العدل في شيء.

وفي ظل النظام الإسلامي السياسي المدَني الشوري، يقتصر دور الأحزاب والفئات السياسية على التنافس في تقديم البرامج السياسية الحياتية التي تحقق مصالح الأمة، على أساس رؤية الأمة وأولوياتها. ولن توجد في هذا النظام مشكلة في التعددية،

أو في تداول السلطة، بسبب وعي الناس، ورفضهم سيطرة الإيديولوجية الكهنوتية، التي تتحدث -مباشرة أو غير مباشرة، واعية أو غير واعية-، باسم المقدس والحقيقة المطلقة التي تدّعي احتكارها، وتمارس بموجبها حق الوصاية عليهم، وتحتكر قراراتهم وتمكّن للاستبداد والفساد.

كل هذه الاحترازات تمنع -بالضرورة- قيام السلطات الاستبدادية، تحت أي مسمّى أو أي ادعاء، وتجعل الأمة وحدها هي صاحبة القرار، ومصدر السلطة، وبذلك يكون في هذا النظام الإسلامي الشوري المدني حكومات مدنية تتولاها وتتداول عليها أحزابٌ سياسية يكون قبول برامجها أو رفضها، عائداً إلى الأمة، فلا سلطة ولا شرعية، في هذا النظام، في كلِّ الأحوال، لأي حكومة أو حزب لا ينال ثقتها.

ومن هنا فإن النظامين؛ «الديمقراطي» المادي العلماني، و«الديمقراطي» الإسلامي الشوري، وإن تشابها في بعض الوجوه -وخاصة في فصل السلطات والتزام قرار الأغلبية- فإن بينهما فروقاً جوهرية وفلسفية عميقة، لما بين المجتمعين والحضارتين من فروق فلسفية عميقة، تتعارض بتعارض مفهومي «الحق للقوة» و«القوة للحقِّ». وهذه الفروق الفلسفية الأساسية لا بد من أن تعكس نفسها في مناهج اتخاذ القرار ومكوّناته ومؤسساته وترتيباته.

ولن تخرج الأمة من أزمتها التي تعاني منها بمحاكاتها العمياء «للديمقراطية المادية» في شكليات الخيارات والقرارات -ونسبها الانتخابية الهزلية المزرية المزيفة، التي تكاد تصل إلى مئة بالمئة-

دون وعي بطبيعة هذه الترتيبات ودلالاتها ومقاصدها، ودون قدرتها على تمثل المناسب المفيد منها، بحيث تفيد منظومة الرؤية والفكر والحضارة الإسلامية منها، بما يتواءم وطبيعتها وغاياتها الفلسفية والحياتية.

وقد يكون من أثر اختلاف فلسفة النظامين: «الديمقراطي» الإسلامي الشوري و«الديمقراطي» المادي العلماني أن التزام التشاور في النظام الإسلامي يؤدي في كثير من الحالات إلى ظهور ما يمكن تسميته في ترتيبات الأنظمة السياسية المعاصرة بـ«الأحزاب البرلمانية»، التي تنتج عن التزام المتشاورين في النظام الإسلامي بالاقتناعات الضميرية بما هو حق وعدل ومصلحة، وليس بمواقف حزبية ثابتة ومقررة مسبقاً.

ومثل هذا الوضع قد يؤثر في مواقف الأعضاء والأغلبيات، في حالات تغير الاقتناعات نتيجة التأمل والتشاور. وقد يؤثر -في بعض الأحوال والظروف- في استقرار السلطة التنفيذية، واستمرارية سياساتها، لتغير مكونات قاعدتها البرلمانية. وهذا الوضع قد يجعل «الأنظمة الرئاسية» -بصورة من الصور- أكثر ملاءمةً للنظام الشوري الإسلامي -وهو غير النظام الذي يعرف عند طلّاب العلوم السياسية بـ«النظام البرلماني»- بشرط إحكام الرقابة الدستورية على سلطات الرئيس، ودون التوسع فيها، إلا بما هو ضروري، لتمكين السلطة التنفيذية من أداء دورها.

وعلى الأمة أن تدرك حقيقة منطلقاتها، ورؤيتها الكونية، وطبيعة منظومتها وفلسفتها الحضارية، حتى تبني مؤسساتها وترتيباتها الدستورية، بالأسلوب الفعَّال الصحيح الذي يتفق مع

طبيعتها ومقاصدها، وحتى تعرف كيف تستفيد من تفاعلاتها وحواراتها الحضارية المستنيرة، ومما حققته وكشفت عنه تجارب الأمم والمنظومات المعاصرة الأخرى، من أمر «الحقائق العلمية»، ومن «الترتيبات» الاجتماعية والحياتية الفعَّالة، فلا حاجة لأن نعيد، في كثير من الأمور، «اختراع العجلة» كما يقولون.

وبهذا النوع من التفاعل الحضاري الإيجابي يمكن للأمة أن تفعِّل منظومتها الاجتماعية والحضارية بأقل جهد ممكنٍ، مستفيدةً من كلَّ جهد خَيِّرٍ بنَّاءٍ حقَّقته الإنسانية في مسيرتها الحضارية، لتسهم بدورها، من خلال منظومتها الحضارية الإسلامية وإبداعاتها الخيِّرة، في ترشيد المنظومات الإنسانية الحضارية الأخرى.

والنظام الإسلامي المدني الشوري، لا تطال فيه يدُ الحكومات وسلطاتها التنفيذية قداسة الدين، وتكون فيه شؤون التوعية والدعوة والتربية والتعليم والثقافة والإعلام العام هيئات مستقلة؛ يعود أمرها جميعاً إلى يد الأمة وممثليها المختصين بهذا الأمر وحدهم مباشرة.

وبهذا فإنه لا مجال -في النظام الإسلامي المدني- أن يكون لهذه الأحزاب والفئات السياسية وصاية دينية، أو خصوصية قدسية، وليس أمامها إلا التنافس السياسي المحض، لخدمة الأمة، في برامج سياسية حياتية، تنبني على اعتبارات حياتية معقدة، وإن كانت تنطلق من فلسفة وقيم ومفاهيم ومقاصد إسلامية دستورية محددة، ولهذا تتعدد الرؤى والأولويات

ووجهات النظر، وإن كانت جميعها تلتزم دستور الأمة، وتستمد شرعيتها من قبول جماهيرها ورضاها عن هذه البرامج، وعن أداء هذه الحكومات.

إنّ المحصلة في نظام هذه الدولة المدنية الإسلامية الإنسانية هو كفالة حرية العقيدة، وسلامة المنطلقات، والتزام العدل، وحماية الموارد، وسلامة أداء مؤسسات الدعوة والتوعية والتربية والتعليم والثقافة والإعلام، وأن تكون الوصاية للأمة على الحاكم والسلطة، وليكون الحاكم والسلطة هما المنفذ المؤتمن والحارس المخلص لمصالح المجتمع بكافة فئاته.

وبمثل هذا النظام، تصبح الحكومات ومؤسساتها في البلاد الإسلامية معبِّرة عن إرادة الشعب وخياراته، وكيلة عنه وعن إرادته، فلا تعود حكوماتٍ هجينة مدلِّسة مستبدة فاسدة تخدم مصالح خاصة، ولا حكومات كهنوتية مستبدة فاسدة تزعم التعبير عن الإرادة الإلهية، بأفواه كهنة موظفين من أصحاب الإجازات والألقاب، تفرض السلطةُ بهم، وبسطوة زبانيتها على الشعب، إرادتَها ووصايتَها خدمةً لمصالح فئات الصفوة المالية والسياسية.

المنهجية الإصلاحية

وفي حال تعدّي أي سلطة أو فئة أو انحرافها، فلا شرعية للعنف في الصراع السياسي داخل المجتمع المسلم والدولة المسلمة، وهو ما يتجلى في الإجابة النبوية: «قالوا: يا رسول

الله ألا نقاتلهم؟ قال: لا، ما صلوا»[1]. ولا يفهم من هذا، قبول الظلم والانحراف والفساد والاستبداد، ومصادرة حق الشعب -عند الضرورة إذا فشل النصح والاعتراض والنقد- وإنما على الأمة أن تتولى وضع حدٍّ للتعدي والانحراف وللظلم والفساد والاستبداد، وأن تسحب البساط من تحت أرجل الفئات أو السلطات المعتدية، باللجوء إلى المقاومة الجماعية المدنية السلمية. فمن أبرز وسائل المقاومة -دون إخلال بأمن المجتمع- ممارسة التعبير والتظاهر والرفض والعصيان السلمي، لإحقاق الحقوق، ولمنع التعديات وتحقيق التصحيحات والإصلاحات المطلوبة، أو لاستعادة السلطة والمشروعية، فـ«أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»[2] و«لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[3]، و«على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحبَّ وكره، إلَّا أن يؤمر بمعصيةٍ، فإذا أمر بمعصيةٍ فلا سمع ولا طاعة»[4]، و«لا طاعة إلَّا في معروف»[5].

أما إذا افترقت جماعة المسلمين إلى طوائف ودول وإمارات،

---

(1) النيسابوري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، ج3، ص1480.

(2) الشيباني، أحمد بن حنبل. **مسند الإمام أحمد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1420هـ، ج17، ص228.

(3) الطبراني، سليمان بن أحمد. **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي السلفي، الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط2، 1404هـ، ج18، ص170.

(4) النسابوري، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، ج3، ص1469.

(5) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، **الاستذكار**، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ، ج5، ص15.

وأصبح الصراع صراعاً طائفياً أو عِرْقياً مسلحاً، ففي هذه الحالة على جماعة الأمة أن تكون طرفاً يسعى بالوفاق والتصالح وتحكيم العقل والعدل والإخاء، ورعاية المصالح العليا للأطراف المعنية والشعب. فإذا أصر طرف أو أصرت طائفة على الظلم والعدوان، كان الوقوف إلى جانب الطرف المظلوم، وإرغام الباغي -ولو باستخدام القوة والسلاح إذا اقتضى الأمر- على أن يفيء إلى منهج الحق والعدل، قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحُجرَات: 9].

وهذا يعني أن من واجب الأمة أن تعمل دائماً على توحيد صفوفها، وأن تتضامن، وأن توحّد جميع شعوبها، وأن لا تتمزق شيعاً وطوائف. فالوحدة والتآلف والتكامل والتعاون أولى من سواها، وفي ذلك قوتها وعزتها وأمنها ورخاؤها.

ولن يتحقق هذا إلا إذا تنبّه المفكرون والقادة «الإصلاحيون» إلى أهمية «المؤسسات» في تحقيق الوعود وسلامة الأداء، وإلا فإن القادة الإصلاحيين أنفسهم أو من يعقبهم، لن يلبثوا حتى يقعوا في الشَّرَك ذاته، وينتهوا هم وخلفاؤهم كبشرٍ، إلى مُمَارسات الاستبداد والوصاية والفساد، كما انتهت إلى ذلك الأمم الحاضرة، ومن سبقها من الأمم.

وحتى لا تدور الأمة في حلقات إصلاح وهمية مغلقة مفرغة من معناها، تعيش معها في دوامة حلزونيةً هابطة لا تنتهي من

سراب أحلام العزة والكرامة والإنماء والإعمار، وسراب القضاء على الاستبداد والفساد والفقر والظلم، فإن على الإصلاحيين والمفكرين والمربين -إن أرادوا حقّاً تحقيق الإصلاح واستنهاض الأمة- أن يغرسوا في ضميرها ولدى جمهورها النظرَ إلى الأفعال، لا إلى الأقوال، وأن يقيسوا الأداء بالنتائج لا بالدعاوى، وألا يركنوا إلى مجرد معسول القول الذي لا يستند إلى مؤسسات فاعلة.

ولو نظرنا -عبر التاريخ- إلى أدبيات الصَّفَوات السياسية والثقافية والإعلامية في الأنظمة المستبدة، دينية كانت أو غير دينية، فإننا نجد بينها سمة مشتركة من المبالغة في مَعْسول القول الإنشائي الأجوف، والوعود المكرورة الكاذبة، لأن صفوات الأمم المتخلفة، وطبقاتها الحاكمة، تتفق جميعاً على إرسال دعاوى الحديث المعسول، والوعود الكاذبة الوهمية بالإصلاح، وخدمة الشعب، وإقامة مجتمع العدل والرفاه، والقضاء على الفساد، كما تتماثل أيضاً في حديثها الدائب عن جهودها في رسم خطط التنمية الخمسية والعشرية والألفية الوهمية، وإصلاح المرافق التعليمية والصحية، وتحقيق الوفرة، والقضاء على كل أسباب الفقر والمرض، وإنعاش الصناعة والتجارة، وكل ما يخطر ولا يخطر على البال، من كل جديد تتطلع إليه النفوس.

وتذهب طغمةٌ وتأتي طغمةٌ، وتسقط حكومة وتُنَصَّب أخرى، وتذهب دولة وتأتي أخرى، والحديث والوعود والتخدير، الذي لا يستند إلى مؤسسات دستورية وخدمية فاعلة متكاملة، يتردد في كل يومٍ، دون أن يكون هناك أثر لأي شيءٍ من ذلك الحديث

والوعود، بل إن حال تلك الشعوب، في واقع الحال، يسير من سيِّءٍ إلى أسوأ بسبب غياب المؤسسات، والسياسات الرشيدة ورقابة الأمة.

ونقطة البدء في علاج الأدواء هو وعينا بأهمية المؤسسات في التشريع والتنفيذ والمحاسبة والمراقبة، وفي التربية والتعليم وفي شؤون الثروة والموارد والمال وفي شؤون الإعلام، لأن الأمة في نهاية المطاف -بوعيها وبمؤسساتها الإصلاحية المدنية الدينية والاجتماعية والسياسية- هي التي تضمن سلامة الأداء، وهي التي تفعِّل المؤسسات التي تسهم بدورها في بناء القاعدة الجماهيرية، وترشِّد مسيرتها، فتكفل سلامة الأداء، ولا تغفل ولا تتوانى عن كشف القصور والتعديات، والضرب على أيدي المنحرفين والمقصرين.

وثمة أمر يحتاج من المفكرين والتربويين والإصلاحيين النظر فيه ودراسته علمياً، لاتخاذ قرار تشريعي وسياسي رشيد بشأنه، بما يتوافق وحالة كل شعب وبلد مسلم اجتماعياً وسياسياً. وهذا الأمر هو تحديد السنِّ التي تؤهل المواطن لممارسة حقه الانتخابي ترشيحاً وترشّحاً، والمشاركة في صنع القرارات السياسية والتشريعية، واختيار القيادات، فقد تمكّن أصحابُ المصالح والمسيطرون في الأنظمة الغربية على الإعلام والتعليم، وعلى ثروات الأمم وأموال المصارف، من إفراز قيادات فاسدةٍ يسهل استغلالها وتوجيهها والضغط عليها، لتزييف إرادة الأمة.

ومن وسائل هؤلاء وطرقهم في تزييف الإرادة الشعبية -في كثير من البلاد- محاولة خلق أغلبية عَدَديَّة من المراهقين وصغار

السن، الذين يفتقدون الخبرة الكافية في شؤون الحياة والمجتمع، ولا يدرك الكثير منهم الأبعاد الروحية والاجتماعية المختلفة لممارستهم وخياراتهم، وآثارها غير المباشرة، وآثارها بعيدة المدى على المجتمع، فيقعون ضحية ومطية للماكينات الدعائية لتجّار مُتَع الرذيلة والفساد والمصالح الأنانية. فينتج عن ذلك التفكك الاجتماعي وإهدار القيم والأخلاق.

وإذا كان هذا مقبولاً في المجتمع المادي «اللاأدري» (Agnostic)، فإنه غير مقبول ولا معقول في المجتمع الإسلامي الروحي الأخلاقي، والإنساني الإعماري الحضاري، الذي ينبغي أن تكون المشاركة فيه في صنع قرار الشأن السياسي العام، على أساس من وعي الفرد بضرورة تحقيق المصالح بالوسائل السلمية المشروعة، ومراعاة مختلف جوانب الحياة الاجتماعية الأخلاقية الإسلامية، في معنى المجتمع، ومعنى الأسرة، ورعاية حقوق المرأة والطفل، ومنع المفاسد والتعديات التي تُشيع الفواحش والمظالم، وتُفْسد الأخلاق، وتهدم الأسرة، وتضعف الأواصر، وتهدم أسس المجتمع.

لذلك فإن المبالغة في خفض سن التصويت والترشُّح، لا يصب في خدمة مصالح المجتمع العامة، وإنما يصب إجمالاً في مصلحة ذئاب المصالح الأنانية الخاصة، واختيار القيادات غير المؤهلة، واتخاذ القرارات السياسية باسم الجماهير عَضَّة العود، قليلة الدراية والخبرة.

إنّ متطلبات الحياة الحديثة واتساع آفاق إعداد الكوادر

القيادية والمهنية في مجتمع الصناعات والتقنيات والمعرفة المعاصر، تُبقِي جُلّ الناشئة على مقاعد الدراسة والتدريب حتى يجاوز سنّ الواحد منهم العشرين عاماً قبل أن يصبح مؤهلاً لأن يدخل سوق العمل، ويتمكن بالتالي من ممارسة الحياة الزوجية وإدراك مسؤولياته الاجتماعية والأخلاقية، وإدراك أهمية حماية الأطراف المختلفة في الأسرة والمجتمع.

كما أنّ طبيعة المجتمع المسلم، وأهدافه وغاياته، تحتم أن تتم رعاية الناشئ والمراهق مادياً ومعنوياً، حتى ينضج ويصبح قادراً على إدراك مسؤولياته الاجتماعية والسياسية والحضارية الأخلاقية البنَّاءة، ودوره الاستخلافي السامي.

ومن هنا تأتي ضرورة إخضاع تحديد السنّ المناسب في المجتمعات المسلمة إلى دراسةٍ وبحثٍ وتقييم جادٍّ، للوصول إلى قناعة منطلقة من الخبرة الحضارية الإسلامية والدراسات الاجتماعية الحديثة واحتياجات النمو المعاصرة، بغية تحقيق المشاركة الناضجة الواعية الرشيدة في صنع القرار السياسي والاجتماعي الإسلامي، بما يخدم مصالح الجماعة والأسرة والفرد، ويخدم قيم الأمة وغاياتها، داخلياً وخارجياً، من منظور العدل والتراحم والتكافل بين أبناء الأمة خاصة، وأبناء الإنسانية عامة.

والسؤال هو: من أين يبدأ رجال الإصلاح الإسلامي، مشوار الصحوة والإصلاح والبناء والإعمار الفعَّال، واستعادة دور الأمة المركزي القيادي؟ وكيف يتحقق القضاء على متلازمة الاستبداد والفساد في فكرها وفي تاريخها السياسي؟!

لا بد من تضافر جهود المفكرين والتربويين، في تجلية الرؤية الإسلامية الكونية الحضارية، وإعادة بنائها في مخيلة أبناء الأمة وضميرها، حتى تكون مستمدة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية المشرفة، وبيان حكمة تنزيلاتهما على واقعنا الزماني والمكاني، وما فصَّله القرآن الكريم، وعبَّر عنه، وكشف عنه الغطاء، من أمر فطرة الإنسان في استخلافه في الأرض، ونفخ الروح في حيوانيته الطينية، والوسائل التي وهبها الله له من العقل والعلم، وما كلّفه من أمانة الإرادة والاختيار، وما سخَّر له من الطاقات والإمكانات للبناء والإعمار، ليحقق الإنسان ذاته وفطرته الخيِّرة، بكلِّ ما سُخِّرَ له، إلى أن يرث الله الأرض وما عليها ومَنْ عليها، فالرؤية القرآنية الكونية الحضارية إنما هي وصفٌ وتجسيمٌ لمعنى الإنسان وإدراكه لحقيقة فطرته، ومعنى طاقاته وقدراته، والغاية من وجوده، وطبيعة دوره في وهْبهِ هذه الحياة.

وهذه الرؤية الكلية القرآنية، للإنسان والكون والحياة، ليست بأي حالٍ من الأحوال أعباء أو تكلّفاً أو تكليفاً بما ليس طبعاً أو فطرةً خيرةً في الإنسان وسنن الكون، إنما هي تحقيقٌ للذات الإنسانية الخيرة في «عِشرة الأزواج»، كما هي في طلب «الشهادة ودفع العدوان والذود عن الحياض في الجهاد»، وهي بذلك ترشيدٌ للحياة، وجلبٌ للسعادة والعزة والكرامة في الدارين. ويستتبع استعادةَ الرؤية الإسلامية وتجليتها وتخليصها مما أصابها من تحريف وتشويه، صلاحُ مناهج الفكر وأساليب التربية وتنقية الثقافة، وبناء الحضارة والعمران.

إن استنهاض الأمة، والبدء بإرساء قواعد الرؤية والتوعية والإصلاح العقدي والفكري العلمي والتربوي المؤسسي، هي مهمة المفكرين والتربويين، والإصلاحيين، الذين عليهم دعم حركة الإصلاح العقدي الفكري والتربوي، وإيصالها إلى الجمهور، بدءاً من الأسرة، التي تمثل حجر الأساس في مبادرة التغيير والإصلاح، مروراً بالمدرسة والمعلم وبالدعاة وأئمة المساجد وخطبائها، الذين ينبغي أن لا يقنعوا في أن يظلوا وعّاظاً، بل أن يكونوا مرشدين تربويين يُبَصِّرون الآباء بفكر علمي تربويّ بكيفية تربية أبنائهم، وتحويل القيمة الإسلامية سلوكاً أخلاقياً اجتماعياً في حياة الناشئة، يساندهم في ذلك وسائل الإعلام العام والتعليم الفعال الراشد، وجميع وسائل التواصل والاتصال، حتى يتم إيصال الرسالة بفاعلية إلى المجتمع بجميع فئاته وطبقاته.

إن من أفدح الأخطاء الاعتماد على مؤسسات الأنظمة المستبدة الفاسدة الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الإصلاح، فالمؤسسات في كلِّ نظام تسعى بطبيعتها إلى تثبيت الوضع القائم، وليس إلى تغييره.

لا شك في أن منطلق التغيير هو فطرة الآباء والأمهات في الحرص على ما فيه مصلحة أبنائهم، فليس هناك من يؤثّر في الطفل أكثر من والديه. ولكي تؤتي الثمرة المرجوَّة من الإصلاح والتغيير أُكلها فإنّ على المفكرين والتربويين والدعاة المستنيرين توعية الآباء والأمهات بما فيه مصلحة أبنائهم، وتنشِئتهم على

مفاهيم، مثل: «من شبَّ على شيء شاب عليه»، و«خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا»[1]، وكما تكونوا يولَّ عليكم»[2]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرّعد: 11].

عندئذٍ تتمكّن الأمة من إعادة بناء مؤسساتها من داخلها وترقية نوعية حياتها سلمياً، دون حاجة إلى العنف، ويكون ذلك بتغيير نوعية الكوادر والقيادات، ومحتوى المؤسسات، لتحقيق وإقامة حياة العدل، وبناء حياة مساواة الكرامة وتكافل الإخاء وروح البذل والإتقان والإحسان واستنهاض همة الأمة، وتنمية طاقاتها، واستعادة دورها الحضاري الخيِّر البنَّاء، لتنطلق المسيرة، وعند ذلك تترسخ قواعد عالم التعاون والإصلاح والإعمار والسلام، بديلاً لعالم الغاب والظلم والدمار و«الاستعمار».

---

(1) الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، مرجع سابق، ج16، ص210.

(2) العظيم أبادي، محمد شمس الحق. **عون المعبود شرح سنن أبي داوود**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1415هـ، ج5، 62.

الموقف المطلوب
من الجماعات والحركات الإسلامية المعاصرة

خارطة الطريق

على ضوء ما توصلنا إليه في الصفحات السابقة في دراسة «إشكالية الاستبداد والفساد في التاريخ الإسلامي»، وعلى ضوء ما جرى ويجري اليوم من حراك في البلاد العربية عامة وفي مصر خاصة (لما لها من ثقل ودور محوري في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط)، يظل السؤال: ما هو الموقف والمنهج الأصوب لهذه الجماعات والحركات الإسلامية، والأمة على مفترق طرق؟ هل تؤدّي مواقفها إلى إصلاح الأنظمة والقضاء على التبعية، أو إلى خدمة المخططات المعلنة لتمزيق العالم العربي والإسلامي وإشاعة الفوضى، وخلق المزيد من الصراعات، على أساس عرقي وطائفي، وبالتالي مزيد من الضعف والتخلف والتبعية؟ وهل الأصوب والأمثل أن تبني الأمة نظاماً اجتماعياً سياسياً جديداً يؤسس لنهضة وإصلاح إسلامي حضاري معاصر، أو أن تغرِّد حركات التغيير والإصلاح وجماعات الحركة الإسلامية خارج السرب والعصر؟ وهو ما سيسهل على الأعداء في الداخل والخارج الالتفاف على هذا

الحراك التغييري الإصلاحي وتدميره، خاصة إذا طمعت حركات الإصلاح والتغيير في الحصول على مكاسب وهمية آنية زائفة، وسيكون حينها ما حدث من ثورة وحراك مجرد حلقة جديدة من حلقات انقلابات الدكتاتورية، والفشل، ومزيداً من الاستعباد والتدهور والتخلف، وتمكيناً لأنظمة الاستبداد والفساد، التي تهدر دماء الشهداء، وبالتالي تفلت من بين يدي الأمة فرصة تاريخية أخرى، لكي تبدأ من جديد عصر الحرية، تتويجاً لجهود حركات الصلاح والإصلاح، بعد قرون طويلة من المظالم والتدهور والتردي.

إذا لم نتعلم من هذه الدروس والعظات، فإن الأعداء المتربصين بنا سيوظفون ثورة الأمة وشبابها، نحو مزيد من السيطرة الغاشمة عليها وعلى مقدراتها، وتكريس تخلفها ونهب كنوزها وثرواتها، وتنفيذ مخططات تفتيت دولها وأراضيها وشعوبها.

على الحركات الإصلاحية عامة والإسلامية خاصة أن تدرك أن الحرص على فتات المكاسب الانتهازية سوف يؤدي بالأمة لأن تدفع الثمن أضعافاً مضاعفة، وسيُمكّن لقوى الظلم والفساد والاستبداد مجدداً، على ما رأينا من تجارب الأمس المرّة، وسيكون القادم أمَرَّ وأدهى.

وما حدث في العراق إنما هو نموذج لما هو مخطط له ومعلن، ومثله حدث ويحدث في كثير من البلاد العربية والإسلامية كالسودان والصومال واليمن وباكستان، وينذر به ما

حدث ويحدث في شمال إفريقيا وغربها، وسواها من بلاد العالم الإسلامي.

لقد دخلت إلى العراق مئات الألوف من الجنود الرسميين وغير الرسميين، ومع ذلك فقد تركت البلاد في حالة فوضى، عدا السيطرة على وزارتين إحداهما وزارة البترول، ثم أشعلت البلاد بالكذب والتضليل والصدامات المدبرة من المتنكرين واستخدم «البلطجية» و«الشبيحة» لإثارة الفتنة بين العرب لتقسيمهم إلى فئتين متصادمتين متعاديتين على أساس طائفي: شيعة في الجنوب وسنة في الوسط. وقسّمت أهل السنة على أساس عرقي: عرب في الوسط والجنوب وأكراد في الشمال.

وشبيه بهذا ما يحدث في الشمال الإفريقي المغاربي، الذي يتكون من العرب والأمازيغ، ومن الأباضية والمالكية، ومثل ذلك دينياً وعرقياً وقبلياً في باكستان وأفغانستان وغرب إفريقيا. وما لم نتدارك الأمر ونصلحه، ونجعل مصيرنا وقرارنا بيدنا، فإن الأعداء سيظلون لنا بالمرصاد، ولن ينجو من المصير المظلم حاكم ولا محكوم.

ولا ننسى ما يجري في مملكة البحرين من صراع طائفي، وأخشى ما أخشاه أن تُهيّأ الظروف التي لا تخفى على المراقب الخبير ليكون هذا الصراع مدخلاً لحرب خليجية خامسة يخطط لها الأعداء ويدبرون، وسيكون هذا الصراع أعتى على الأمة عامة، وجميع دول الخليج خاصة من كل ما سبق، حيث تُدمَّر دولُ الخليج جميعاً، وتمزق أكثر مما مزقت وتنهب أكثر مما

نهبت، ولن ينجو من التدمير حتى الماء؛ ينبوع الحياة والوجود، إلا أن تدرك هذه الشعوب وحكوماتها ما يحيق بها من مخاطر، وما ستؤول إليه من حال، فتحلّ قضاياها بالعقل والعدل والإنصاف، وكفانا ما سبق من دروسٍ مرّة وعظات قاسية، قبل ضياع الفرصة وفوات الأوان.

من الأهمية بمكان أن تقف جماعات الحركة الإسلامية وقفة جدية عند هذا المفترق الذي لم يكن محسوباً، بل هو مفاجأة «القشة التي قصمت ظهر البعير» حين بلغ حال الشعب إلى حدٍّ من الذل والجوع والبطالة والاستبداد والفساد جعل الجمهور، والشباب خاصة بين خيارين اثنين: إما الموت، وإما الإصلاح والكرامة وعزة كسب لقمة العيش.

في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخنا يجب ألا يغيب عن وعينا أن الإنسان في الإسلام، في أصل خلقه، مكرمٌ بحق أخوَّته من نفس واحدة خليفة في الأرض، ليحمل فيها مسؤولية الحياة وإعمارها، وهذا يحتّم المساواة بين بني البشر، والإقرار بحكمة تفاوت الصفات والقدرات بينهم، فهناك الأبيض والأسود والأحمر والأصفر، وهناك الذكي والأذكى، والضعيف والقوي والأقوى، وهناك من يرغب في الفنون وهناك من يرغب في العلوم، وهناك السليم القوي وهناك الضعيف المعاق، لكنّهم يتساوون جميعاً في الكرامة الإنسانية، وإن تفاوتوا في القدرات والإمكانات. وهذا التفاوت هو جوهر التكامل والإبداع الإنساني الذي على أساسه تقوم الحياة وتبني المجتمعات والشعوب والأمم، وتوفر حاجات الحياة. ولذلك نجد عمر بن الخطاب

يقول في مقام الكرامة الإنسانية: «سيدُنا [يعني أبا بكر] أعتق سيدَنا [يعني بلالاً العبد الحبشي]»[1].

لا مجال للمقارنة بين قدرات أبي بكر، وبلال، فذاك قائدٌ مفكرٌ فذٌّ وبلالٌ مؤذنٌ، لكنهما يتساويان في حق الكرامة الإنسانية، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسرَاء: 70].

والاستخلاف وكرامة الإنسان يحتمان التكافل، لأنه لا كرامة لمحتاج يمد يده، ولذلك تصدق أبو بكر في غزوة العسرة بكل ماله، لأن الله ورسول الله ﷺ رأس الدولة هو كفيل حاجته وحاجة عياله. وقبل ذلك كان إخاء المهاجرين والأنصار، واقتسام المال بينهم وتزويجهم، كما كانت «الصُّفَّة» لتوفير الطعام لمن يحتاج إليه ويطلبه، وهو ما يفسر لنا قوة ذلك الرعيل وما أنجزه مع أنه كان يُعَدُّ بالألوف، ويفسر لنا لماذا كانوا أمةً، لا أفراداً أنانيين متنافرين متناحرين. وما نراه في الدول المتقدمة من تأمينات وخدمات ومعونات تجسد تكافل مواطني هذه الشعوب، يفسر لنا لماذا هم أممٌ لهم ولمواطنيهم فيما بينهم وتجاه سواهم كرامة لا يسهل على أحد ولا يسمح له المساس بها.

وليس عجباً أن يلفت الرسول ﷺ نظرنا إلى قيم الرسالة الخاتمة، ومفاهيمها التي هي جوهر منهج هداية الإنسان، وحاجتها الدائمة إلى «التجديد» حتى يوم القيامة (أي إلى إعادة تنزيل مفاهيم الرسالة على واقع الزمان والمكان المتغير المتطور)، كل مئة سنة (أي كلما تقادم الزمن).

---

(1) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج3، ص1371.

ولأهمية الوعي بضرورة تجديد تنزيل المفاهيم القرآنية باختلاف المكان وتباعد الزمان، فإن رسول الله ﷺ نبهنا إلى أهمية «تجديد» الدين على مر القرون. ومن هذا المنطلق نرى من الضروري ضرب المثل من أجل مزيد من توضيح هذا المفهوم المحوري في إدارة الشأن العام للأمة.

فمفهوم الشورى -﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورىٰ: 38]- في إدارة شؤون الحياة العامة (السياسة) كان إلى ما قبل قرنٍ واحدٍ -على أبعد تقدير- يَحْصُر اختيار رئيس الدولة (السلطان) في أبناء «الحاضرة»؛ أي ما يدعى اليوم بـ«العاصمة»، لأنه من غير المعقول أن يخلو هذا المنصب الخطير ومسؤولياته حتى تأتي القوافل والركبان من أرجاء أقاليم الدولة، لتسمية مَنْ يختارون وبيعته.

أما في العصر الحاضر فإن الوسائل الحديثة تجعل عملية «الشورى» والخيار أمراً يسيراً على عموم أفراد الأمة. ففي بلدان قاريّة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يبدأ الاختيار أو الخيارُ في الصباح لتُعلَم النتيجة وتُعلَن في المساء. وفي مثل هذه الحال فإنه لا مجال لسكان العاصمة مثل «واشنطن» أن يصروا على أن يقتصر أمر اختيار رئيس الجمهورية على سكان تلك المدينة وحدهم دون سواهم ممن يعيشون في الأقاليم والمناطق المتباعدة.

ومن هنا لا يصح أن نساوي بين ظروف قيام الحركة الإسلامية عند سقوط الخلافة العثمانية واحتلال الدول

الاستعمارية الأوروبية لبقايا الدول الإسلامية، والظروف الحالية الحاضرة. ففي ذلك الوقت كانت الحركة الإسلامية -بحكم الضرورة- تمثل في جوهرها حركة رد فعل ومقاومة للهجمة الاستعمارية الشرسة، الهادفة للقضاء على الحصن الأخير المتمثل في دولة الخلافة الإسلامية العثمانية. أما اليوم فعلى مختلف تنظيمات الحركة الإسلامية أن يكون فعلها فعلَ مبادرةٍ وعملٍ مدروسٍ متفاعل مع الواقع بكل تحدياته وإمكاناته لإعادة بناء الدولة، وتشكيل النظام الاجتماعي والسياسي الإصلاحي النهضوي النموذجي الإسلامي المعاصر.

الدعوة والسياسة

الإشكال الأكبر الذي تواجهه مؤسسات الحركة الإسلامية في جُلِّ البلاد الإسلامية هو مشكلة الفهم الصحيح لطبيعة العملين الدعوي والسياسي ومناهج ووسائل ومجالات كل منهما، فبالفهم الصحيح يمكن للأمة أن توظِّفَ كلاً منهما بشكلٍ فعّالٍ في إعادة بناء المجتمع والأمة، وتحقيق غايات الإسلام وقيمه ومفاهيمه ومقاصده.

فعمل الدعوة هو التربية والتعليم القيمي الأخلاقي الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية للضعفاء والمحتاجين، ولا يتعارض هذا الدور مع دور مؤسسات تعليم القدرات والمهارات الحياتية الضرورية لرفاهية الأمة وتوفير حاجاتها. أما العمل السياسي فيتعلق بالبرامج التي تهدف إلى إدارة الحياة العامة، بما يخدم مصالح الجمهور بفئاته المختلفة، دون إجحاف بأية فئةٍ.

ويأتي دور جماعات الدعوة في الأساس في تعليم ثوابت الدين وقيمه ومفاهيمه ومقاصده، بالأسلوب الصحيح الذي ينطلق من خطاب حُبِّ الله الهادي الغفور الودود، الذي يحب المؤمن ويرعاه، لأن المؤمن يعمل من أجل تحقيق العدل والإصلاح، ويعتقد بفطرته السويّة أن الله يكره الظلمَ والظالمين، والعدوانَ والمعتدين المصرّين المعاندين، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عِمرَان: 86]، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عِمرَان: 57]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المَائدة: 51]؛ لأن ظلام نفوسهم يمنعهم من تلقي نور هداية العدل ورحمة الرحمن الرحيم.

والدعوة بهذا المفهوم هي قاعدة الانطلاق في مجال «السياسة الإسلامية» التي تبني ضميرَها بما يجعلها تحرص على بناء مؤسسات أنظمة الحكم وإدارتها، وكذلك برامج الأحزاب السياسية، لتكون قادرة على تحقيق المصالح الحياتية على أساس من القيم والمقاصد الإسلامية السامية.

فالمعركة الحقيقية لإعادة بناء المجتمع الإسلامي تكمن في استعادة الأمة لحقوقها وواجباتها في حرية العمل وحرية الاختيار، وحرية العقيدة وحرية الفكر، وحرية الدعوة إلى المبادئ والقيم والمقاصد الإسلامية القرآنية، التي لا يختلف عليها جمهور أبناء الشعوب الإسلامية، كالإيمان بالله ورسوله وكتابه، وقصد العدل والمساواة والإحسان والإتقان، والسعي بالإعمار، والإصلاح والإخاء والتكافل، وضمان حق الحرية والاقتناع، وحمل واجبات المسؤولية وأداء الحقوق، والتزام

كرامة الإنسان، ورفض جميع ألوان الاستبداد والفساد، ونبذ ممارسات الظلم والعنصرية.

ولتحقيق معادلة الإصلاح والنهضة وإنجاز جهود الدعوة وحماية مؤسساتها، فإن المطلوب، قبل أي شيء آخر، هو تحرير أعمال الدعوة ومؤسساتها من قبضة السلطة، حتى لا يُشوَّه الدين، ولا تُشوَّه الثقافةُ بتطويعها لمصالح الحكام، وأعوانهم، من أجل احتكار السلطة والثروة بوسائل الاستبداد والفساد.

وعلى مؤسسات الدعوة ألّا تنشغل إلا بأعمال الدعوة الخالصة إلى قيم الإسلام في علاقات الحياة العامة، دون أن تملي على أحد أي خيار أو رؤية باسم المقدس لبرنامج حزبٍ أو آخر، أو جماعة أو أخرى، أو أي فرد بعينه، بل على الدعاة ومؤسسات الدعوة أن تحترم عقل كل مسلم وكل مواطن، وأن تحترم خياره ليقرر ما يراه محققاً لذاته وقيمه ومصالحه. ومن هنا فلا يصح لأية سلطة أن تأمر أي مواطن أو تلزمه كيف يكون خياره، فالناس في حق الاختيار سواء، وخطاب الشورى في الشأن العام موجهٌ إلى جميع المسلمين، وليس إلى فئة دون أخرى، أو قائد وتابع أو عالم وجاهل أو سيد ومسود، ومسؤولية الدعوة في هذا أن تحرص على أن يكون جميع أبناء الإسلام واعين ومؤمنين بقيم دينهم ومبادئه ومقاصده وثوابته، ولا يكون العلاج بسلطوية الأمر، ولكن بمزيد من التربية والتوعية.

إنّ ما يتصل بالسياسة ونوعية برامجها المستمدة من قيم الإسلام ومبادئه، هي ما يتفق بشأنها جمهورُ المواطنين من

مسلمين وغير مسلمين. والفرق هو أن المسلم يَعُدُّ الالتزام بقيم الإسلام ومقاصده التزاماً دينياً وأخلاقياً، وليس التزاماً مصلحياً. ولا خوف من المنحرفين عن جادة الحق، فلن تصغي لهم الجماهير، وسيبقون دائماً أقليةً معزولةً.

أما قانون الأحوال الشخصية فهو الذي تختلف فيه فئات المواطنين مسلمين وغير مسلمين، وهذا الأمر يترك للخيار الشخصي، ولا مجال فيه للإكراه ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البَقَرَة: 256]، وكلٌّ مسؤول عن خياره.

ولو أحسن الدعاة دعوة الأمة إلى الإسلام دين الإنسانية، وأحسنوا خطاب الكرامة والحرية والود والعدل والتكافل، لكان خيار النفوس السوية هو الإيمان بالإسلام، الذي لا يهدف إلا العمل الخيِّر، والسعي لأن يكون الإنسان خليفة مكرماً بالإصلاح والصلاح في الحياة الدنيا «إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌّ»[1] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [النّحل: 90].

علينا أن نقرَّ أنَّه ما كان لـ ﴿خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ [آل عِمرَان: 110] أن تكون على ما هي عليه من فردية وأنانية وتخلّف ومهانة وذل، إلّا بسبب ما أصاب فكرها وفهمها لإسلامها جراء تراجع جهود الدعوة في تاريخها، والذي أدى إلى تشوه فكر الأمة وثقافتها، وكان هذا بسبب تجنيد «نقابات الفراعنة» لـ«نقابة الكهنة» من المثقفين ومن

---

(1) الطبراني، **المعجم الكبير**، مرجع سابق، ج2، ص171.

المهنيين والإعلاميين، ومن الذين لبسوا زوراً وبهتاناً لبوسَ الدين، لتكون نقابات الكهنة هي الناطقة زوراً باسم المقدس واحتكار المعرفة والصواب، خدمة لـ«نقابات الفراعنة»، وتمكينها من احتكار السلطة والثروة على ما رأينا وما نرى في تاريخنا، وفي كثير من البلاد الإسلامية في عصرنا الحاضر.

الأمة هي الوصي

حتى تحول الأمة دون طغيان الاستبداد والفساد على العمل السياسي، عليها ممارسة حقّها في اختيار حكّامها، واختيار الحزب الذي تخوّله حق إدارة مؤسسات الحكم، ويكون ذلك على أساس من نوعية قياداته وبرامجه، التي تحفز الجمهور إلى تسليمهم مقاليد السلطة وإدارة شؤون المجتمع، ليستمروا في مهمتهم ما دامت الأمة مقتنعة بأدائهم، وبحكمة برامجهم. وهنا يأتي دور تأثير الدين في السياسة وتوجيهه لمسارها على أساسٍ من الشورى.

إن الأمم التي تمسك بمقاليد اختيار من يحكمها، تختار مَنْ يحترم قيمها ويلتزم مبادئها، وتختار مَنْ يقدم البرامج التي تخدم مصالحها بكفاءة، ويتصف رجاله بأكبر قدر ممكن من القدرة والنزاهة. ولن يتحقق هذا في المجتمع إلا إذا أدت الدعوةُ دورَها في التبليغ والتربية والتعليم. وخيار الجمهور لا يقتصر على ما تستند إليه برامج الأحزاب من القيم والمفاهيم والمبادئ والمقاصد، بل يمتد بالقدر ذاته من الأهمية، إلى ما تمثله برامج الأحزاب وقياداتها لمصالحه، التي تتفاوت القيادات السياسية

وبرامجها في تقديرها، وفي القدرة على تنفيذها، وبهذا تصبح الأمة هي الوصيّ على السلطة وعلى رجال الحكم، وذلك من أهم الأسباب التي تمنع الفساد والاستبداد وتحول دون استيلاء الحكّام على الثروات واحتكارهم لها باحتكار السلطة. فشيوع الاستبداد والفساد يؤدي إلى أن تهدر ثروات الأمة، وتحطَّم مقدَّراتها، ويعاني مواطنوها بطالةً وفقراً وجوعاً، وينحط التعليم، ويتحلل المجتمع، ويُستعبد، وتُذل الرقاب، على ما نشهده اليوم في كثير من الدول.

وبهذا يكون الدين وقيمه جزءاً لا يتجزأ من السياسة، وتوجيه برامج الأحزاب السياسية. ولا مجال هنا إلى أيّ ادّعاء يهدف إلى أيّ فصل، أو تغييب لدور الإسلام في مجال السياسة.

ماذا تعني أحزاب الجماعات؟

علينا أن نفرق بين أعضاء الحزب السياسي وجمهور الحزب السياسي، وبين حزب الفئة، أو حزب الجماعة السياسي، الناطق باسمها.

ففي الحياة السياسية ثمة أحزاب تمثل اليمين المحافظ، وأحزابٌ ماركسية شيوعية، وأحزابٌ فاشية، وأحزابٌ اشتراكية، وأحزابٌ ليبرالية، وأحزابٌ إسلامية، فكيف يعرف الجمهور طبيعة كل حزب، ويقيِّم برنامج هذا الحزب أو ذاك؟ يعرف الجمهور طبيعة الحزب وطبيعة انتمائه من خلال إعلان مبادئه، الذي يوضح مصدر فكره، فإعلان مبادئ الحزب «منفستو» هو الذي

يحدد هوية الحزب، ويعين جمهور الأمة على تقييم طبيعة برنامج الحزب ومعرفة غاياته، ومقاصده، ورؤيته، وقدرة قياداته على تحقيق برامجه، ونزاهتهم وفاعليتهم.

إنّ ما يحدد هوية الحزب الإسلامي هو إعلان مبادئه، التي تكون هي المبادئ والغايات الإسلامية الأساسية العليا: العدل والمساواة والتكافل وحفظ الحقوق والحريات، بما في ذلك حرية الأديان، والاحتكام إلى جمهور الأمة واحترام خياراته.

وينبغي أن يأتي إعلان مبادئ الحزب واضحاً، وتكون منطلقاته وغاياته الدستورية واضحة، بحيث يجمع ولا يفرق، ويعبر عن منطلقات الإسلام وثوابته الأخلاقية الشاملة في إدارة الحياة العامة، دون اقتصار النص في إعلان هوية الأحزاب الإسلامية على العبارات الفضفاضة مثل عبارة: التزام أحكام الشريعة الإسلامية، لأن السؤال الذي يترتب على ذلك: ماذا يعني الحزب بالشريعة الإسلامية وأحكامها؟ ووفق أي مذاهب الأمة وطوائفها وفقهائها ومجتهديها تُلتزم هذه الأحكام؟

إن إعلاناً عاماً كهذا بشأن إدارة الحياة العامة يعني الدخول في متاهة لا نهاية لها. فمن الطبيعي أن تزعم كل فئة وكل فقيه وكل طائفة وكل جماعة أنها على الصواب. فإذا التزم الحزب مذهباً أو مدرسة بعينها فإن كثيرين سوف يخالفونه ويناصبونه العداء. ويحمّلونه وزر تاريخ أمة الإسلام، هو ومَنْ ينتمي إلى ذلك المذهب أو المدرسة التي انحاز إليها. وهي أوزار لا تتعلق ببرنامج الحزب ولا بشؤون الحكم، ولهذا فهو لغط لا فائدة من ورائه.

أما أعضاء الحزب وقياداته الذين يعبِّر الحزب عن فكرهم ورؤيتهم، ويقومون على إدارة نشاطاته -وهم غير عموم جمهور الحزب- فيُرشح من بينهم مَنْ يمثل الحزب في الترشّح لانتخابات عضوية مجالس السلطة التنفيذية والتشريعية، وعلى هؤلاء الالتزام بمبادئ الحزب وبرامجه، ولا يجوز لهم أن يحيدوا عن شيء منها إلا بإذن مجالس إدارة الحزب، وفي حدود ما تقدره قيادة الحزب للمستجدات، بما يخدم الدولة ويخدم جمهور الحزب، وإلا كان ذلك نوعاً من الخيانة للجمهور الذي اختار الحزب وانتخب عضوه الممثل له على أساس برنامجه الحزبي، وهنا سيدفع الحزب ثمناً غالياً في مستقبل جولاته الانتخابية.

وإذا وجد حزب يمثّل طائفة أو جماعة بعينها، وأمر أفرادها بانتخابه وبأن يلتزموا بأمر أصحاب السلطة في الطائفة أو الجماعة، بغض النظر عن الاقتناع الشخصي لعضو الطائفة أو الجماعة، ففي هذه الحالة يتناقض الحزب مع نفسه، ويغدو تنظيماً سلطوياً وفئوياً لا يحترم إرادة أفراده، ولا يثق بمدى إدراكهم لمصالحهم. ومثل هذا الحزب ليس له أن يأمل في أن يحصل على ثقة الأمة وتمثيلها وإدارة شؤونها. وسيؤدي هذا إلى عدم الثقة بمثل هذا الحزب، ولا ببرامجه وقياداته، وسيستغل المناوئون والمنافسون هذه الثغرة السلبية في إثارة المخاوف منه، كما هو حادث مع بعض الجماعات الإسلامية، التي يؤول أمرها إلى الحظر، والدعاية المضادة، ويضر بالتالي بمطامح الحزب السياسية وأعمال الجماعة الدعوية.

وفي تاريخنا وتاريخ الكنيسة وتاريخ الفاشيين وتاريخ الماركسيين والأحزاب ذات الصبغة الإيديولوجية، ما يؤكّد أنهم حين يمسكون بالسلطة يستأثرون بها، ولا يغادرونها إلا على أسنَّة الرماح. لأنهم يرون أنفسهم دائماً على الحق، وسواهم على الباطل، بتأثير ما تجلبه السلطة من منافع، فيسود الفساد والاستبداد، وبخاصة بعد عهد الجيل المجاهد الأول.

إن أي حزب لا يساوي بين أفراد الجمهور والأعضاء الذين يرغبون في الانضمام إليه، بصرف النظر عن انتماءاتهم، ولا يعطيهم الحق في اختيار الأكفاء منهم للترشيح في المناصب التي يُتنافس فيها، سيوصم عندئذٍ بالطائفية والعنصرية والانغلاق.

وعلى هذا، فإن على جماعات الحركة الإسلامية، أن تتخصص في أعمال الدعوة وتربية الناس، وتترك أمر الحزبية السياسية لمن يرغبون في العمل السياسي، ولمن تميزوا بالقدرة المهنية السياسية، وأن تتعدد الأحزاب السياسية الإسلامية بتعدد الرؤى، لأنها وإن اتفقت في التوجه الإسلامي والتزام مبادئه، إلا أنها تتفاوت في الرؤى والقدرات في خدمة مصالح الأمة. وليس لمؤسسات الدعوة أن تنحاز إلى حزب أو آخر، أو إلى شخص أو آخر.

ومعنى هذا أن أي مجموعة من المواطنين لها أن تكوِّن حزباً سياسياً، وأن يعبر إعلان الحزب عن هويته، وهذا لا يمنع من أن يضمَّ الحزب «الإسلامي» أعضاء من المواطنين غير المسلمين ما داموا يقرون ويؤمنون بمبادئه. ومن الضروري أن يكون جمهور هذا الحزب خليطاً من المواطنين المسلمين وغير المسلمين،

فهويّته وإن عبرت عن مبادئ القيم والمقاصد الإسلامية، فهي تعبر كذلك عن الفطرة الإنسانية السوية في قيم الحرية والكرامة وقصد العدل والمساواة، والإحسان والتكافل والإصلاح. وعلى الحزب أن يعامل جميع أعضائه وفقاً لكفاءتهم والتزامهم بقيم الحزب الفطرية الإسلامية ومبادئها ومقاصدها.

التجربة التركية درس يُحتذى

امتازت تجربة الشعب التركي بالمحافظة على مؤسسة الأوقاف وترك أمر تعليم الدين للشعب ولرجال الدعوة. وقد مرت تجربة الحركة الإسلامية السياسية التركية في مراحل، تتوّجت بقيام مجموعة من الشباب الإسلامي بإنشاء حزبٍ التزم منهج الدولة الإسلامية المدنية، واحترم الحريات، قصد العدالة والمساواة والتكافل، وخدمة الأمة ومصالحها بكفاءة ونزاهة ومهنية، فانضمَّ إلى عضويته أعضاء من غير الإسلاميين، فعاملهم على أساس الكفاءة والالتزام بمبادئ الحزب دون تفرقة، الأمر الذي جعل حزب الإسلاميين هو الخيار الذي صوَّت له جمهور فئات الشعب التركي من الإسلاميين وسواهم، لأنه خدم حرية الممارسة الدينية الدعوية الإسلامية ووفّرها لهم، وأزال عن المسلمين الملتزمين ظلم سياسة القمع والاضطهاد والتحيُّزات الجائرة، حتى فيما هو من شؤون الحرية الشخصية وما يُعّدُّ إسلامياً من شؤون الأحوال الشخصية، ومن ذلك اللباس الساتر المحتشم في غطاء شعر رأس المرأة، بعد أن حرمت الأحزاب الليبرالية المرأة -بسبب الحجاب- من حقها الأساسي في

التعليم، ومن وظائف الخدمة العامة، إلا بعد أن تخلع حجابها.

على الحركات الدعوية الإسلامية والتبشيرية وسواها أن تُعلِّم وأن تربّي وتدعو وتبشِّر بالحسنى، وعليها أن تترك العمل السياسي للمؤهلين من المواطنين، ومن أبناء الدعوة وتلامذتها، ومن الراغبين في العمل السياسي الذي يستند إلى غايات الفطرة الإنسانية وقيمها الإسلامية، وخدمة مصالح الأمة بنزاهة وكفاءة في دولة ونظام مدني إنساني إسلامي يسع المواطنين كافة، مسلمين وغير مسلمين، دون تفرقة أو تحيُّز.

إننا نخطئ إذا لم نعرف أهمية دور حركة النورسيين، وسواها من حركات الدعوة ومنظماتها، كحركة «قولن» ومدارس تحفيظ القرآن في التجربة التركية، وما حققتها في ظروف لا تقل عن ظروف العالم العربي، إن لم تكن أشد وأقسى، بحكم الموقع والتاريخ في علاقة تركيا والدولة العثمانية بأوروبا.

ولو ركزت الحركات الإسلامية على عمل الدعوة وتركت المجال السياسي لشبابها ليخوضوه بفكر نيِّر، ومنافسة فعَّالة مع بقية الأطياف، لتحقق بهم ما تصبو إليه الدعوة، لما يتميَّز به هؤلاء من فكر وتصورات وأخلاق ونزاهة، على ما نرى في تركيا، فكان ذلك هو المنهج المجرَّب.

الدعوة والتجديد

يخطئ الإسلاميون إذا اعتبروا أن الوصول إلى السلطة والحكم -وليس إصلاح الفكر ومناهج الدعوة- هو الإشكال

الأساس الذي يواجه الأمة في هذا العصر، وأنّ بتحققه ستحل المعضلات التي تتهددها. والدليل على ذلك أنّ الأثر الذي تركته سنوات من حكم الحركات الإسلامية في بعض الأقطار -عدا نجاحات التجربة التركية وبعض أفراد من الإسلاميين الذين شاركوا في حكومات بعض البلدان- لم يكن إيجابياً، بل سلبياً في مجمله، أدى إلى خسارة هذه الحركات للكثير من مؤيديها، وأحبط كثيرا من مناصري الحل الإسلامي.

ومن الواضح أن السبب هنا يكمن في القيادة والجمهور على السواء. فالقادة الدعاة لم يقدموا فكراً ولا تصوراتٍ بديلة تغيّر طبيعة القاعدة الواسعة، لاسيّما القطاعات المثقفة والفاعلة منها. فبعض هذه الفئات -على سبيل المثال- لا تزال حبيسة الانبهار بالنموذج الغربي، وتتطلع إلى تقمُّصه في نظام الحكم، وفي قضايا المرأة، وفي النظام الاقتصادي، وفي التعليم، دون إدراك أن بناء رؤية المجتمع المسلم الكونية الروحية الكامنة لا تتوافق مع الرؤية الكونية المادية الغربية. وقد نتج عن ذلك -حيث طبق- وضعٌ هجين له من الرؤية الغربية المظهر، وأمّا الباطن فيستتر فيه التشوه الفكري والثقافي، الذي ألمَّ بفكر الأمة على مر القرون، الأمر الذي مكَّن للفساد والاستبداد في المجتمع.

إن إصلاح الفكر ومناهج الدعوة في تقديم التصور الحياتي الإسلامي المتكامل، هو العامل الأهم الذي يقدم البديل للحضاري الغربي. ولو أدرك العاملون والدعاة والحركات الإسلامية أهمية هذا الدور، لتمَّ لهم ما يتطلعون إليه في واقع مجتمعاتهم، في السياسة والاقتصاد والتربية والتعليم وسواها.

إن ضعفنا هو في فكرنا المشوه، وفي قصور جهود الدعوة الفعَّالة في واقعنا، ولكن التحدي الكامن في عقيدتنا ورؤيتنا الكونية الروحية الأخلاقية، هو السبب في خوف الغرب المادي منَّا، وهو ما يفسّر جهوده الدائبة في حروبه الشرسة ضد حركات الدعوة والفكر في عالمنا الإسلامي.

علينا أن نصرف عمل الدعوة وحركاتها إلى التجديد الفكري والتبليغ بكل الوسائل، وخاصة في مجال التربية والتعليم، بما يخدم تمكين قيم الإسلام ومقاصده، بدءاً بالأسرة والمدرسة والمسجد والجمعة، والإعلام والنوادي الفكرية والاجتماعية للصغار والكبار، وفي المجالات التي تخدم السلوك والعلاقات والحقوق والواجبات والمظهر واللباس من المنظور الإسلامي.

لقد تمكنت الأقلية الصهيونية من السيطرة على شعوب الغرب ومقدراته عن طريق السيطرة على الفكر والوعي، والسيطرة على مؤسسات التعليم العالي، والإعلام والمصارف والمؤسسات المالية، بما مكَّنها من التزييف والتضليل، وشراء الساسة وتمكينهم من استغلال الشعوب، والسيطرة على مؤسسات الحكم في بلادهم، وجرهم إلى سياسات ومعارك لا تخدم هذه الشعوب ولا تخدم مصالحها، وهو ما عبَّر عنه الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، حين قال إن سياسات بلاده لا تخدم مصالحها ولكنها لخدمة إسرائيل، وأنه يستطيع الجهر بهذا القول الآن فقط لأنه لم يعد سياسياً، فثاروا عليه وأثاروا عليه عملاءهم. ومثله رئيس وزراء ماليزيا الأسبق محاضر محمد، وغيرهم من الذين تجرأوا وكشفوا عورات تلك الأقلية الصهيونية المسيطرة.

لقد بيّنت استطلاعات الرأي التي تمت في المجتمعات العربية أن الجميع يؤمنون بقيم الإسلام، وأن سلوك الكثير منهم هو العكس، ولا تفسير لذلك إلا الجهل، لأن هناك قصوراً في عمل التوعية الإسلامية، وقصوراً في الفكر، وفي التجديد وفي التنزيل على واقع العصر وتحدياته وإمكاناته، وقصوراً في الفكر التربوي، وفي التخلص من الخطاب الدعوي السلطوي المحبط.

وبقدر ما تحقق مؤسسات الدعوة من استقلال، وما تبذله من جهد فكري ودعوي، تنجح الأمة في العمل السياسي والاقتصادي، وفي التقدم المادي والحضاري، فتلك سنة الله ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا﴾ [الأحزَاب: 62] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرّعد: 11]. فالدعوة، ثم الدعوة، ثم الدعوة، لمن شاء الإصلاح والنجاح بإذن الله.

الفرق بين المدنية الإسلامية والليبرالية العلمانية

إن مفهوم العلمانية المطلق، بمعنى مجرد الفصل بين الحكم والسياسة، والدين، يجعله مصطلحاً ومفهوماً يرفضه الإسلاميون، لأنه مفهوم مليءٌ بخلفيات نفسية، تجعله يعني التغريب، والحجر على الإسلام، والدعوة إلى التحلل الأخلاقي.

وعقيدة الغرب الاجتماعية، ليست مجرد علمانية تعني الفصل بين السياسة والدين، ولكنها في أوروبا خاصّة، تعني الليبرالية الاجتماعية، أياً كان التوجه الاقتصادي، رأسمالياً كان أم اشتراكياً أو شيوعياً.

وترجع نشأة الليبرالية في أوروبا إلى ردة فعل الشعوب

الأوروبية على استبداد الكنيسة وفسادها حين استولت على السلطة، واستبدت وأفسدت الحكم، فثارت الشعوب الأوروبية وأزاحت سلطة الكنيسة وإملاءات كهنتها المستبدة، وبذلك لم يبق للكنيسة ما تقدمه، لأن ما تبقّى لديها من النصرانية ليس في جوهره إلا مجرد طقوس وروحانيات وبعض من الخرافات. وهذا الأمر أوجد فراغاً في مجال العلاقات الاجتماعية، أدى بالفرد إلى أن يرتد إلى الجانب الطيني، وإلى نزواته الحيوانية، لتكون هي المرجعية لما يفعله.

أما الكنيسة فقد تُرِكَ لها حريةُ مزاولة شكلياتها وخرافاتها التي لم يعد لها أثر كبير في توجيه حياة المجتمع، وأصبحت شعوب الغرب -في الغالب- في حالة فراغ روحي أخلاقي لا يبقي لهم في حياتهم من هدف أو معنى سوى طلب اللذة والمتعة، فالفرد (الإنسان) هو المرجع، ومعنى هذا أن المرجعية الوحيدة لدى هذا الإنسان ومجتمعه في تقرير الصحيح والخطأ هي مرجعية ذاتية بحتة، ولا مجال فيها للتفرقة بين الفطري والمنحرف، أو الأخلاقي والبهيمي، وليصبح بذلك الماديون شعوباً من اللاأدريين (Agnostics). وهذا لا يعني أنَّهم ملحدون منكرون، بل يعني أنَّهم ليس لديهم مرجعية هداية إلهية دينية وعقلية فطرية يلتزمون ثوابتها ويؤمنون بقيمها ومبادئها الفطرية الأخلاقية، ولذلك هم في لهاث تيه «اللاأدريين». فالسلوكات تحركها دوافع ورغبات وانحرافات بهيمية، والحق والصواب في فكرهم إصابات مشوهة منقوصة ليس لها مرجعية أخلاقية ملزمة ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الفُرقان: 44].

وحالة «اللاأدرية» هي السبب في رفض شعوب أوروبا أن يُنَصَّ في دستور اتحادها ووثائقه على أن ثقافتها ثقافة مسيحية.

فحالة أوروبا ليست مجرد علمانية، ولكنها «علمانية مادية»، وجانب الليبرالية الاجتماعية هو المسؤول اليوم في المقام الأول عن التدهور الروحي والأخلاقي، وعن انهيار الأسرة وتفشي العنف الاجتماعي المتزايد في بلاد الغرب. فهل المدنية الإسلامية الروحية الاستخلافية تعني العلمانية المادية الغربية؟

من المهم أن نحرر هذه المفاهيم، لما تثيره من حيرة لدى جماهير الأمة الإسلامية، وما تجره من تصرفات وتناقضات في المفاهيم بين مختلف الأطراف المعنية بقصد أو دون قصد، الأمر الذي يعوق التواصل والحوار البناء.

فالفهم المبسط، يرى أن «العلمانية الغربية» هي نظام سياسي فصل فيه نظام الحكم وسلطاته عن «الدين» الذي هو «المسيحية» بكنائسها المختلفة. وبهذا ساد الفهم لدى جمهور المسلمين أنّ «العلمانية» في المجتمع المسلم بالضرورة قد «تغرِّب» «هويته» الإسلامية وتمسخها. ومن هنا يدور الصراع بين الفئات المختلفة حول «هوية» المجتمع، ومآل «عقائده» و«ثقافته» و«تراثه»، و«موروثه» الحضاري. وجلّ هذه المعارك معارك وهمية، ترجع إلى عدم تحرير هذه المصطلحات.

وما يجب أن نحرره قبل أي شيء هو: ماذا يعني «الدين»؟ هل هو ما سبق من ديانات «سماوية» وبخاصة «اليهودية» و«المسيحية»، أم أن «الدين» يعني «جوهر» مفهوم الدين، ودوره

في الحياة الإنسانية؛ «أي الرؤية الكونية» التي تحدد للأفراد والجماعات الإنسانية، معنى الحياة، والغاية منها، وهدف السعي فيها؟

ومن هنا فإن «دين الغرب» المعاصر هو ليس المسيحية، بل «المادية» الطينية الحيوانية، وقانونها «تظالم الغاب»، وهو «دين» ورؤية كونية (world view) نقيض «للرؤية الكونية» الروحية الإسلامية الاستخلافية الإنسانية، التي قانونها «العدل» المطلق، ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [المُمتَحنَة: 8]. ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المَائدة: 8].

وفي الجانب الاجتماعي أخذت «الليبرالية» تعني اللهاث خلف المتع «والشهوات» دون مراعاة «للفطرة الإنسانية السوية»، وهو أمر لابد أن ينتهي إلى تخطى حق «حرية فعل ما هو صواب، إلى دعوى حق فعل ما هو مناقض للفطرة السوية». وهذه ليست حرية، بل هي «فوضى» اجتماعية، وهي حال مؤذنة بانهيار المجتمعات والحضارات على مر التاريخ، كما وضّح القرآن الكريم ذلك، في حالة قوم نوح وقوم شعيب وقوم لوط، وغيرهم.

أما في الاقتصاد، فإن انعكاس «دين الغرب المادي» هو صراعات بين الأمم، يفترس فيها القويُّ (الاستعمارُ) الضعيفَ، وحيث وضع اليد هو «سند الملكية»، وهو مفهوم «الرأسمالية».

فإذا كان للأمم الغربية ومن سار في فلكها «دين» أو «أديان»

كما للأمة الإسلامية «دين»، أدركنا لماذا لا يرحب الغرب بانضمام «تركيا» إلى «الاتحاد الأوروبي»، مع أنها أخذت بجميع الوسائل «الديمقراطية»، وحققت أداءً اقتصادياً رائعاً، وحققت بالفعل الفصل بين الحكم والسلطة والبرامج السياسية وبين الدين والنشاط الدعوي الديني، وما يمثله من عقيدة روحية وخلقية، وجعلته متروكاً للدعوة ومؤسساتها وهيئاتها الأهلية. أي أصبحت بمفهوم الجمهور دولة «علمانية» «ديمقراطية»، وأدركنا كذلك لماذا يضيق الغرب بالأقليات المسلمة، التي يستوردها لكي يستغلها في خدمته، ومع ذلك يحرمها حتى مما يعتبر في «دينه» و«ثقافته» حقاً. ففي «شؤون اللباس» وهو أمر شخصي، تحرّم بعض بلاده، حق النقاب، وأخرى تحرم حق الحجاب وهو «مجرد غطاء الرأس»، وبعضها يحرم بناء آحاد المآذن، على الرغم من ارتفاع آلاف أعمدة أجراس الكنائس، بل إنَّ بعضهم يريد تحريم قراءة القرآن، وحجتهم أن ذلك لا يتفق مع «ثقافتهم» ويشوهها. فهم يعلمون أن الفصل بين السلطة والدعوة الدينية أو ما يدعونه في تجربتهم «بالعلمانية» لا تعني عند المسلم قيماً اجتماعية ليبرالية، بل هي قيمٌ روحية أخلاقية إسلامية، يخشون مما تحدثه من خلخلة وتأثير غير مرغوب فيه من قِبَلِ كهنة التحلل والانفلات الحيواني، ومصالحهم في تجارة الرذائل الأخلاقية، وإدمان مجتمعاتهم عليها.

إذا أدركنا ذلك، عرفنا لماذا يكون من الأوفق أن نعبِّر عن نظام الحكم في المجتمع المسلم «بالمدني» وليس «بالعلماني»؛ إذ ينبغي أن يقوم نظام الحكم وفقاً لإرادة المجتمع الحرة،

ويضمن الحريات ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البَقَرَة: 256]، ويلتزم حرية «الدعوة» إلى مبادئ «العدل والتراحم والتكافل وحمل المسؤوليات»، دون أي قيود تضعها سلطات الحكم، وذلك هو ضمان سلامة أداء مؤسسات الحكم دون «فساد واستبداد».

إن الدين الإسلامي الروحي، الاستخلافي الأخلاقي، هو مركب الخلاص للإنسانية، بشرط استعادة نقائه وبناء مؤسساته الضامنة لاستمراره، ومواكبة واقع الزمان والمكان وتحديات العصور، أو ما ندعوه «الأصالة المعاصرة».

إنّ مفهوم «المدنية الإسلامية» هو التعبير الذي ينبغي أن يدعى به نظام الحكم المسلم. حتى وإن دعي بالعلمانية، فإنه يفهم على أنه «علمانية» روحية أخلاقية، لأن المقصود بذلك هو إبعاد يد السلطة عن التعليم الديني وعن نشاط الدعوة. ولا يغيب هنا أن الإسلام له بعده الروحي وقيمه الأخلاقية التي تخالط نفسية الإنسان المسلم، وبها يستشعر الالتزام في الحياة. ولذلك فالتعبير السليم عن الحالة الإسلامية هو وصفها بأنها «مدنية إسلامية».

فالمحتوى الروحي والأخلاقي الإسلامي الذي يدين به الإنسان المسلم، خالطه كثير من التشويه، حتى طال فكر المسلم ومناهجه ووسائله التربوية، فأحدث فصاماً بين العقيدة والسلوك. إلا أن التزام المسلم النفسي الروحي يجعله في حراك مستمر لتفعيله في واقع حياته. وهذا الدافع النفسي الفطري العقلي الروحي هو طوق النجاة للأمة والإنسانية، وسييسر قيادتها مجدداً إلى بر السلام.

وهكذا، فإن المصطلح الصحيح الذي ينبغي للمجتمع الإسلامي ولنظام حكمه هو «المدنية الإسلامية»؛ ويعني الفصل

بين الدعوة والتعليم الديني، والسلطة والحكم، والقصد من هذا الفصل أن لا يتمكن رجال السلطة من تشويه مبادئ الدين واستغلاله للسيطرة على الجمهور، واحتكار السلطة والثروة وتفشي الاستبداد والفساد.

إن الأمة -في اعتقادي- أمام مفترق طرق يستدعي الفصل بين الدعوي والسياسي، وإزالة ما أصاب الفكر الإسلامي من تشوه، وما أصاب مفاهيم التربية الإسلامية من قصور بسبب جهل الدعاة بعلوم الفطرة الإنسانية؛ أي الحقائق العلمية المتعلقة بالفطرة الإنسانية؛ بمعنى أن يستعان بالعلوم الاجتماعية والإنسانية -مجردةً من هدف توظيفها لرؤية الغرب الكونية المادية- في معرفة كيف تغرس عقيدة الإسلام وقيمه وأخلاقياته في أساس نشأة الطفل حبّاً لله الذي يحب عباده المؤمنين، بعيداً عن السلطوية والتخويف وقهر الإرادة ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البَقَرَة: 165].

إن من المهم للإسلاميين وللأحزاب الإسلامية، الالتزام والنضال من أجل حق الشعب في حرية اختيار من يحكم، على أساسٍ من حق تعدد الأحزاب وتداول السلطة، وفقاً لاقتناع جمهور الأمة، والوقوف في وجه أي حزب سياسي يعمل ضد هذه المبادئ، وكشفه وفضحه، واستخدام كافة الوسائل القانونية والمشروعة ضده، وتنوير الرأي العام بمخاطر مبادئه وغاياته السلطوية، مع العمل الجاد، بالتعاون مع كافة المؤسسات والجماعات العاملة، لتمكين عقيدة التوحيد والاستخلاف، وضمان كرامة الإنسان وتكافله، وقصد الحق والخير، ونشر القيم والأخلاق الحميدة في المجتمع، خدمةً للأمة وللإنسانية.

الخاتمة

إن في حياة الأمة الإسلامية وتاريخها السياسي قضايا مركَّبة وشديدة التعقيد، تداخلت فيها العلاقة بين الساسة والفقهاء والخبراء والدولة، فكثيراً ما يحدث فسادٌ واستبداد، نتيجة الحضور المادي للسلطة، وما يرافقه من غياب أخلاقي، تأويلاً أو تحريفاً للنص، حتى تكرَّس الحاكم بوصفه شخصاً مصطفىً بإرادة إلهية، وناطقاً انتقائياً بالنص الإلهي. ولهذا فإن الفصل الذي ندعو إليه بين السلطة الحاكمة ووسائل الدعوة وتوجيه المجتمع هو تقعيدٌ للأولويات التي تتصل بالشأن العام أو المصلحة العامة، وتحقق معنى الاستخلاف، دون أي إقصاء أو تهميش للعلماء الناصحين، والإصلاحيين، وأهل الدعوة الرّبّانيين، وذوي الاختصاص والخبرة، بل الغرض من هذا الفصل تفعيل دورهم، بعيداً عن تسلط الحاكم الذي يعمل في الغالب على تسخير الدين وممثليه لخدمته، وخدمة أتباعه وأعوانه.

ولم يَشعِ الفساد والاستبداد إلا عندما قَسمت الأدبياتُ السياسيةُ التراثية "الرَّعيةَ" إلى "عامَّة" و"خاصّة"، واستحوذ الحاكم على وسائل توجيه المجتمع واستخدمها لتطويع الأمة

وتبرير فساده واستبداده، فلم يعد هناك مؤسسة للدولة المدنية، وبالتالي ضُيِّعت الحقوق، وهو ما يتطلَّب إصلاحاً عمرانياً بالمفهوم الخلدوني، وإصلاحاً دينياً يقوم على العقلانية والتجريبية، يعيد ترسيم العلاقة بين الدين والسلطة ويؤسس لدولة مدنية إسلامية، تكون العلاقة فيها بين الحاكم و"الرعية": المواطنين، متكافئة. فلا يجري النظر إلى "الرعية" بوصفها ذاتاً تذوب في إرادة الحاكم والسلطة وأعوانها، بل بوصفها أساس السلطة وركيزتها وغايتها. ويُنظر إلى الأمة بوصفها مجموعة مواطنين لا رعايا.

نسأل الله السداد والرشاد

إنه سميع مجيب الدعاء

هـذا الكـتـاب

يطرح طريقة جديدة في التفكير السياسي والديني في قضيتي الاستبداد والفساد. ويطرح رؤية حضارية في تنزيل النص على الواقع، طلباً لإصلاح خلل فادح في شؤون السلطة وعلاقتها بالدين، ويقدّم آليات عملية، متضافرة على أمثلة واقعية، ترسم التمايز بين الحكومة الدينية الثيوقراطية، والحكومة الدينية المدنية. ويفضح الكتاب الممارسات السلطوية التي توظّف الدين توظيفاً سلبياً، ويعيد رسم العلاقة بين السلطة ومؤسسات الدعوة والإعلام القومي، كما يعيد النظر في كيفية ممارسة الجماعات والأحزاب الإسلامية للعمل السياسي. إنه دعوة للانتقال من دولة السلطان إلى الدولة المدنية، حيث يكون لجمهور الأمة حقُّ الوصاية على شؤون حياتها، في إطار اجتهادي تجديدي، يأخذ الظروف المكانية والزمانية بالحسبان. فما هي الدولة المدنية التي يدعو لها المؤلف، ويراها النموذج والمثال؟

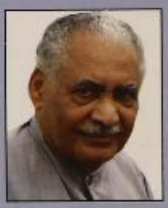

عبد الحميد أحمد أبو سليمان

من مواليد مكة المكرمة. رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي، والمدير المؤسس للجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا (1988م- 1999م). حصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة عام 1973م. له العديد من الكتب والبحوث في مجالات الفكر الإسلامي المختلفة. منها: «النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية: اتجاهات جديدة للفكر والمنهجية الإسلامية»، و«أزمة العقل المسلم»، و«العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي بين المبدأ والخيار»، و«أزمة الإرادة والوجدان المسلم»، و«الرؤية الكونية الحضارية القرآنية»، و«الإصلاح الإسلامي المعاصر».

ISBN 1-56564-471-9